

# قانون الضرائب على الدخل

الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل

بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ المعروف بقانون

## الضريبة الموحدة

إعداد ومراجعة

محمد عرفة

باحث قانوني



# قانون الضرائب على الدخل

الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل

بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ المعروف بقانون

## الضريبة الموحدة

إعداد ومراجعة

محمد عرفة

باحث قانوني



## تقديم

يسرني أن أقدم الى جميع المواطنين بصفة عامة ، وإلى السادة  
المشتغلين بالقانون على وجه الخصوص ، قانون الضرائب على الدخل  
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، في ثوبه الجديد بعد تعديله بالقانون رقم ١٨٧  
لسنة ١٩٩٣ .

وجدير بالذكر أن أحكام القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ - وحسبما  
ورد بالمادة الثامنة منه - تسرى على المرتبات وما في حكمها اعتباراً من  
أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية ( أي على مرتبات  
شهر يناير ١٩٩٤ ) ، وبالنسبة لإيرادات النشاط التجاري والصناعي  
وإيرادات المهن غير التجارية وإيرادات الثروة العقارية ، فتسرى أحكام  
هذا القانون اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٩٤ ، أو السنة المالية  
المنتية خلالها متى كان تاريخ انتهائها لاحقاً لتاريخ العمل بهذا  
القانون ، لذا لزم التنويه .

وأخيراً ، فأنني أتوجه بالشكر والتقدير العميقين إلى القراء الأعزاء  
على ثقتهم الكبيرة بي ، والتي تمثلت في الأقبال الكبير على مطبوعاتي  
وأعدهم أن أكون عند حسن ظنهم دائماً .



## قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

### المادة الأولى

يعمل فى شأن الضرائب على الدخل بأحكام القانون المرافق .

### المادة الثانية

يلغى العمل بالقوانين أرقام ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل و٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الأيراد و١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية و٧ لسنة ١٩٥٣ فى شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه و٩٥ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم تحصيل الضريبة العامة على الأيراد من بعض ملاك المقاررات المبينة و٢٧ لسنة ١٩٧٧ بإعفاء فوائد

ودائع البريد والبنوك من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وتلغى أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك فيما عدا المواد ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩ منه . كما يلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

### المادة الثالثة

تلغى ضريبة الجهاد المفروضة بالقوانين أرقام ١١٢ لسنة ١٩٧٣ بفرض ضريبة جهاد على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . ١١٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض ضريبة جهاد على بغض الأتيان الزراعية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأتيان . ١١٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض ضريبة جهاد على ملاك العقارات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن ضريبة العقارات المبنية . كما تلغى كل من الضريبة الإضافية للدفاع وضريبة الأمن القومي المنصوص عليهما في القانونين رقمي ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع و٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لأغراض الأمن القومي . كما تلغى الضريبة الإضافية بدائرة المحافظات المفروضة كنسبة من الضريبة الأصلية المقررة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية .



#### المادة الرابعة

يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها حاليا فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

#### المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به على الوجه الآتي

١ - يعمل بأحكام الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وأحكام الباب العاشر من الكتاب الثالث اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .

٢ - يعمل بأحكام الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح شركات الأموال اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨١ أو السنة المالية المنتهية خلالها متى كان تاريخ إنتهائها لاحقا لتاريخ نشر هذا القانون .

٣ - يعمل بأحكام الضريبة على المراتبات اعتبارا من بداية السنة المالية ١٩٨١ / ١٩٨٢ .

٤ - يعمل بأحكام الضريبة على أرباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل والأحكام العامة الواردة بالكتاب الثالث من هذا القانون فيما عدا أحكام الباب العاشر من هذا الكتاب اعتباراً من أول يناير عام ١٩٨١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ذي القعدة سنة ١٤٠١ ( ٧ سبتمبر سنة

( ١٩٨١

أنور السادات

## قانون الضرائب على الدخل

( ملحوظة (١) : مواد الكتاب الأول مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ )  
( ملحوظة (٢) : جاء بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ مايلي : «  
يقصد بلفظ الضريبة الواردة في الكتاب الأول من قانون الضرائب على الدخل  
المشار اليه الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين » .

## الكتاب الأول - الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين

### أولا - نطاق سريان الضريبة

مادة ١ - تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الأشخاص  
الطبيعيين الوارد ذكرهم في المادة (٢) من هذا القانون .

مادة ٢ - تسرى الضريبة على المقيمين عادة في مصر على النحو  
الموضح بهذا القانون ، كما تسرى على غير المقيمين في مصر بالنسبة

لدخولهم المحققة في مصر .

مادة ٣ - يعتبر الممول مقيما عادة في مصر في أى من الحالات الآتية :

١ - أن يقيم في مصر لمدة تزيد على ١٨٢ يوما متصلة أو متقطعة خلال السنة الضريبية .

٢ - أن تكون مصر محلا لإقامته الرئيسية .

٣ - أن تكون مصر المركز الرئيسى لإدارة نشاطه .

٤ - أن تكون مصر مركزا لنشاطه التجارى أو الصناعى أو المهنى .

٥ - أن يكون من موظفى الدولة الذين يؤدون مهام وظائفهم فى الخارج وكانت دخولهم من خزانة الدولة .

مادة ٤ - لا تسرى الضريبة على :

١ - السفراء والوزراء المفوضين وغيرهم من الممثلين السياسيين والقناصل والممثلين القنصليين بشرط المعاملة بالمثل وفى حدود تلك المعاملة .

٢ - الفنيين والخبراء والأجانب المقيمين فى مصر متى كان استخدامهم بناء على طلب الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو الخاصة أو الشركات أو أحد الأفراد بالنسبة لإيراداتهم الناتجة خارج جمهورية مصر العربية .

## ثانيا - وعاء الضريبة

**مادة ٥ -** تستحق الضريبة في أول يناير من كل سنة . كما تستحق بوفاة الممول أو بانقطاع إقامته في مصر وتسرى على مجموع صافي الدخل الذي حققه الممول خلال السنة السابقة من الإيرادات التالية طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذا الكتاب :

- ١ - إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .
- ٢ - إيرادات النشاط التجاري والصناعي .
- ٣ - المرتبات وما في حكمها .
- ٤ - إيرادات المهن غير التجارية .
- ٥ - إيرادات الثروة العقارية .

## الباب الأول - إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

### الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة

**مادة ٦ -** تسرى الضريبة على الإيرادات الآتية :

- ١ - الموائد وغيرها مما تنتجه السندات وأدون الخزائن وما يدفع من

مكافآت التسديد ومن الأنصبة إلى حاملي السندات وغيرهم من الدائنين .

٢ - عوائد القروض على اختلاف أنواعها التي تصدرها أو تعقدتها الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الأشخاص الاعتبارية أو الشركات أو المنشآت بصفة عامة أو تكون مطلوبة لديها بأية صفة كانت .

٣ - ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون المقيمون عادة في مصر من أرباح أو عوائد أو تسديدات أو استهلاكات لرأس المال أثناء حياة الشركة أو فوائض تصفية ناتجة عن مساهمتهم في شركات أو منشآت أجنبية لا تعمل في مصر أو في شركات مصرية تعمل في الخارج ولا تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال . كما تسرى الضريبة على ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون المشار إليهم نظير رد أو تسديد أو استهلاك حصص التأسيس أو حصص أصحاب النصيب إذا تم ذلك قبل حل الشركة أو تصفيتها .

٤ - ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون المنصوص عليهم في البند السابق من عوائد وإيرادات عما يملكون من سندات وأوراق مالية أجنبية حكومية وغيرها من القيم المالية الأجنبية .

٥ - عوائد الديون أيا كان نوعها وعوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون والودائع والتأمينات النقدية مطلوبة لأشخاص طبيعيين مقيمين عادة في مصر ولو كانت العوائد ناتجة من

أموال مستثمرة في الخارج .

٦ - عوائد الديون أيا كان نوعها وعوائد الودائع والتأمينات النقدية في جمهورية مصر العربية متى كانت مطلوبة لأجانب غير مقيمين بها عادة .

٧ - مقابل الحضور الذي يدفع للمساهمين بمناسبة انعقاد الجمعيات العمومية .

٨ - ما يمنح لأعضاء مجالس الإدارة في شركات المساهمة والمديرين وأعضاء مجالس المراقبة أو الرقابة في شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، من المرتبات والمكافآت والأجور والمزايا النقدية والعينية وبدلات الحضور وطبيعة العمل وغيرها من البدلات والهبات الأخرى على اختلاف أنواعها .

٩ - المرتبات والمكافآت والأجور والمزايا النقدية والعينية وبدلات الحضور وطبيعة العمل التي يحصل عليها رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبون أو المديرون زيادة على المبالغ التي يتقاضاها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون . وذلك مقابل عملهم الإداري فيما يزيد على خمسة آلاف جنيه في السنة لكل منهم وذلك دون الإخلال بحكم البند (٥)

من المادة (٤٩) من هذا القانون .

١٠ - بدلات التمثيل والاستقبال التي يحصل عليها رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبون أو المديرون في الشركات المنصوص عليها في البند (٨) وذلك فيما يزيد على ٣٠٠٠ جنيه سنويا لكل منهم .

١١ - تسري أحكام البنود (٨) ، (٩) ، (١٠) من هذه المادة على الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وأحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بإصدار قانون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها والشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الاستثمار والشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام .

## الفصل الثاني - تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة

مادة ٧ - تحدد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة بإجمالي الإيرادات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون وذلك على النحو التالي :

١ - فيما يتعلق بالسندات وأذون الخزانة والقروض على اختلاف



أنواعها بمقدار الإيراد الموزع أو العائد أو أية مزايا أخرى .

٢ - فيما يتعلق بمكافآت التسديد بقيمة الفرق بين سعر الإصدار والمبلغ الذي سدد فعلا .

٣ - فيما يتعلق بالأنصبة بقيمة ما يحصل عليه حاملو السندات وأصحاب الودائع من هذه الأنصبة .

٤ - فيما يتعلق بالإيرادات المنصوص عليها في البندين (٣) و (٤) من المادة (٦) من هذا القانون بقيمة الإيراد أو العائد أو أية مبالغ أخرى مما نص عليها وذلك كله بعد خصم الضرائب الأجنبية المسددة عنها .

٥ - فيما يتعلق بموائد الديون والودائع والتأمينات بقيمة الموائد . وتستحق الضريبة في هذه الحالة بمجرد الوفاء بالموائد مهما تكن الصورة التي يتم بها الوفاء وفي حالة تسديد كل أو بعض الديون دون الموائد تستحق الضريبة على أساس أن الموائد سددت أولا ولا يسرى ذلك على الديون التي تخفف بحكم قضائي ولا على التسديدات التي تتم بطريق التوزيع القضائي .

٦ - فيما يتعلق بالمبالغ المنصوص عليها في البنود (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) من المادة (٦) من هذا القانون بقيمة المبلغ الذي يحصل عليه المستفيد فعلا .

## الفصل الثالث - الإعفاء من الضريبة

### مادة ٨ - يعفى من الضريبة :

١ - العوائد المستحقة على الأرصدة الدائنة للحسابات التى تفتح تنفيذا لاتفاقيات الدفع وبشرط المعاملة بالمثل .

٢ - عوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام من مصادر خارج جمهورية مصر العربية .

٣ - العوائد المستحقة على أرصدة الحسابات الحرة بالنقد الأجنبى والجنيه المصرى والحسابات الخاصة بالنقد الأجنبى .

٤ - عوائد السندات التى تصدرها شركات المساهمة المصرية التابعة للقطاع العام أو الخاص بما يزيد على معدل العائد الذى يقرره البنك المصرى على الودائع لدى البنوك لأجال تساوى أجال السندات وذلك بشرط أن تطرح السندات المشار إليها للاكتتاب العام وأن تكون أسهم الشركة المصدرة لهذه السندات مقيدة فى سوق الأوراق المالية .

٥ - عوائد السندات التى تصدرها بنوك القطاع العام وكذلك عوائد السندات التى تصدرها البنوك التى يساهم فيها رأس المال العام بأكثر من ٥٠ ٪ والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى متى كان إصدار هذه

السندات بهدف تمويل مشروعات داخل جمهورية مصر العربية .

٦ - عوائد الودائع وحسابات التوفير بالبنوك الخاضعة لإشراف

البنك المركزى المصرى وبصناديق توفير البريد .

٧ - المزايا النقدية أو المينية التى يحصل عليها المستأمن أو

المدخر عن طريق السحب الذى تجريه شركات التأمين أو الادخار .

#### الفصل الرابع - تحصيل الضريبة

مادة ٩ - تلتزم كل هيئة أو شركة أو منشأة أو جهة بأن تعجزر مما

يكون عليها دفعه من العوائد وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها فى

المادة (٦) من هذا القانون نسبة تعادل ٢٢ ٪ من إجمالى الإيرادات التى

تسرى عليها الضريبة وذلك عند كل توزيع أو سداد سواء أكان المستفيد

مقيما أو غير مقيم فى مصر . كما تلتزم أيضا فى حالة المزايا

والتوزيعات المينية بأن تحجز النسبة المشار إليها فى الفقرة السابقة

على أن تستأديها من صاحب الشأن ولها فى هذا السبيل حق الحبس قانونا

. ويجب توريد المبالغ المحتجزة لمأمورية الضرائب المختصة خلال

الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى للشهر الذى احتجزت فيه هذه

المبالغ طبقا للأوضاع والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ - يلتزم كل من يحصل على أى من إيرادات القيم المالية الأجنبية الخاضعة للضريبة طبقاً لحكم المادة (٦) من هذا القانون أن يسد نسبة تعادل ٢٢ ٪ من قيمة الإيرادات المنصوص عليها فى البندين (٢) و (٤) من المادة (٦) من هذا القانون التى حصل عليها لمأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الإيراد . كما يلتزم كل بنك أو شركة أو منشأة تحصل مباشرة أو بواسطة غيرها أى مبلغ من الإيرادات المشار إليها بأن تحجز منه نسبة تعادل ٢٢ ٪ وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر بالنسبة لما يكون قد حجز لحساب المصلحة خلال الشهر السابق وذلك طبقاً للأوضاع والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١١ - بالنسبة لموائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود رسمية محورة فى مصر أو محورة فى الخارج ومشمولة بالصيغة التنفيذية فى مصر ، يلتزم الدائن عند تسديد أى مبلغ من مبالغ العائد أن يورد لمأمورية الضرائب المختصة نسبة تعادل ٢٢ ٪ من المبلغ المسدد وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ دفع هذا المبلغ . فإذا لم تسدد الموائد كلها أو بعضها فى ميعاد الاستحقاق التزم الدائن بتبليغ مأمورية الضرائب المختصة خلال شهرين من ميعاد الاستحقاق طبقاً للأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٢ - يكون المدين فيما يتعلق بعوائد الديون المطلوبة

لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بأوراق عرقية أو لم تكن قد حررت  
سندات بها مكلفا عند قيامه بتسديد العوائد كلها أو بعضها أو عند قيامه  
بتسديد الدين أن يحجز من المبالغ التي يلتزم بأدائها نسبة تعادل ٢٢ %  
من إجمالي العوائد المذكورة وأن يوردها إلى مأمورية الضرائب  
المختصة خلال الخمسة عشر يوما التالية مصحوبة بإقرار موقع منه طبقا  
للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٣ - يلتزم المدين بأن يحجز نسبة تعادل ٢٢ % من إجمالي

العوائد ويوردها إلى مأمورية الضرائب المختصة في المواعيد وطبقا  
للأوضاع المبينة في المادة السابقة وذلك إذا كان الدائن من الأفراد  
المقيمين في الخارج أو كان الدين لشركة أجنبية مركزها في الخارج  
وليس لديها فرع في مصر مهما يكن نوع السند المثبت للدين . ومع  
مراعاة ما هو مقرر من إلزام أحد الطرفين بحجز المبالغ المشار إليها في  
المواد السابقة وتوريدها لمأمورية الضرائب المختصة على الطرف الآخر  
إذا كان مقيما في مصر أن يقدم لمأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة  
عشر يوما من تاريخ دفع العوائد إقرارا مبينا به كل التفاصيل الخاصة  
بتلك العوائد طبقا للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية . فإذا لم  
يقدم هذا الإقرار بقي مسئولا قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء بقيمة

المبالغ التى كان يتمين حجزها وتوريدها .

مادة ١٤ - يلتزم كل من يؤول أو ينتقل اليه دين ذو عائد مهما تكن الطريقة التى آل أو انتقل بها الدين بأن يتحقق من تنفيذ الأحكام المشار إليها فى المواد السابقة سواء من جانب الدائن أو المدين وإلا كان مسئولاً عن المبالغ التى لم يتم حجزها وتوريدها فى المواعيد المقررة وذلك دون الإخلال بما هو مقرر من جزاءات أخرى . وفى جميع الأحوال يستحق أداء المبالغ المنصوص عليها فى هذا الفصل فى ذات المواعيد المقررة لسداد الإيرادات التى تسرى عليها الضريبة ويجب أن يتم توريدها لمأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالى للشهر الذى تسدد فيه . ويعتبر ما سدد من المبالغ المحجوزة سداداً نهائياً للضريبة ولا يلتزم الممول بالإقرار عنها طبقاً لأحكام المادة (٩١) من هذا القانون . وتكون الضريبة على حساب الدائن ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك .

## الباب الثانى - إيرادات النشاط التجارى والصناعى

### الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة ١٥ - تسرى الضريبة على صافى أرباح أصحاب المهن والمنشآت التجارية أو الصناعية ومن بينها منشآت المناجم والمجارج والبتروول وغيرها أو المتعلقة بالحرف بغير استثناء إلا ما ينص عليه القانون . كما تسرى هذه الضريبة على صافى الأرباح التى تتحقق خلال السنة من أى نشاط تجارى أو صناعى ولو اقتصر على صفقة واحدة ، وتبين اللائحة التنفيذية القواعد التنظيمية لما يعتبر صفقة واحدة فى تطبيق أحكام هذه المادة .

مادة ١٦ - تسرى الضريبة على أرباح كل منشأة مشتغلة فى مصر متى كانت متخذة شكل منشأة فردية ، وكذلك أرباح الشريك المتضامن والشريك الموصى فى شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشريك فى شركات الواقع . وتخضع للضريبة أرباح المنشأة المشتغلة فى مصر الناتجة من مباشرة نشاط فى الخارج ما لم يكن متخذاً شكل منشأة مستقلة .

مادة ١٧ - تسرى الضريبة على الأرباح التى تحقق نتيجة

العملية أو العمليات التي تقوم بها السماسرة والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل ربح يحققه أى شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أو تأجير العقارات أو أى نوع من السلع أو الخدمات أو القيم المنقولة .

مادة ١٨ - تسرى الضريبة على كل مبلغ يدفع لأى شخص طبيعي أو شركة أشخاص على سبيل العمولة أو السمسرة غير المتصلة بمباشرة مهنته أو أية مبالغ أخرى تدفع مقابل حقوق معرفة أو استغلال أو أداء على اختلاف أنواعها وصورها وذلك بغير أى تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية وبذات السعر المقرر فى المادة (٩٠) من هذا القانون . ويلتزم دافع العمولة أو السمسرة أو أية مبالغ أخرى تدفع مقابل الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة السابقة من هذه المادة بحجز مقدار الضريبة المستحقة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة التى يتبعها خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى لدفع العمولة أو السمسرة أو أية مبالغ أخرى تدفع مقابل الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة السابقة طبقا للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية

مادة ١٩ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من تأجير محل تجارى أو صناعى سواء شمل الإيجار كل أو بعض عناصره المادية أو الممنوية كما تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من تأجير الآلات



الميكانيكية والكهربائية والالكترونية . ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بتحديد القواعد والأسس المحاسبية لتحديد صافي أرباح الآلات التي تستخدم في الزراعة . فيما عدا الجرارات الزراعية حتى قوة ٨٦ حصان وماكينات الري .

مادة ٢٠ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من بيع أى أصل من الأصول الرأسمالية للمهن والمنشآت المنصوص عليها فى هذا الباب وكذا الأرباح المحققة من التمويضات نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أى أصل من هذه الأصول سواء أثناء حياة المنشأة أو عند انقضاءها . وإذا ما تم استخدام ثمن هذه الأصول أو التمويضات المدفوعة عن هلاكها أو الاستيلاء عليها بالكامل فى شراء أصول رأسمالية إنتاجية خلال ذات السنة التى تم فيها البيع أو الحصول على التمويض أو خلال السنتين التاليتين لانتهاه هذه السنة تستنزل هذه الأرباح من أرباح المهنة أو المنشأة عن السنة أو السنوات المالية التالية للبيع أو للاستبدال كل ذلك بشرط إمساك دفاتر منتظمة على النحو المحدد فى المادة (١٠٠) من هذا القانون دون الإخلال بأية مزايا أخرى منصوص عليها فيه . ولا يسرى حكم هذه المادة على الأرباح الناتجة من إعادة تقييم أصول المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص عند تقديمها كحصة عينية نظير الإسهام فى رأسمال شركة مساهمة أو عند اندمجها فى شركة مساهمة وذلك كله بشرط

عدم تصرف مقدم الحصة المينية أو صاحب المنشأة أو الشركاء بحسب الأحوال في الأسهم المقابلة لأنصبتهم مدة خمس سنوات . كما يسرى حكم هذه المادة على الأرباح الناتجة من إعادة تقييم أصول المنشأة الفردية وشركة الأشخاص عند وتحويلها إلى شركة من شركات المساهمة .

مادة ٢١ - تسرى الضريبة على الأرباح التي يحققها من يزاولون تشييد أو شراء العقارات لحسابهم على وجه الاعتياد بقصد بيعها وعلى الأرباح الناتجة من عمليات تقسيم أراضي البناء والتصرف فيها . ويحدد وزير المالية بالاتفاق مع وزير الإسكان القواعد والأسس المحاسبية لتحديد صافي هذه الأرباح . وفي هذه الأحوال تخصم من الضريبة المستحقة على الممول ما يكون قد سدده من ضريبة طبقاً لحكم المادة (٢٢) من هذا القانون .

مادة ٢٢ - استثناء من حكم المادة (٩٠) من هذا القانون تفرض ضريبة بسمر ٥ % وبغير أي تخفيض على إجمالي قيمة التصرف في العقارات المبنية أو الأراضي داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء أكان هذا التصرف شاملاً العقار كله أو جزء منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو للغير . وتستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوراثة في العقارات الآيلة من مورث

بحالتها عند الميراث وكذلك تقديم المقار كحصة عينية نظير الإسهام في رأس مال شركات المساهمة بشرط عدم تصرف مقدم الحصة العينية في الأسهم المقابلة لها لمدة خمس سنوات . وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقاري تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وبذات إجراءات تحصيلها من المتصرف إليه الذي يلتزم بسدادها لحساب الممول المتصرف . ويعتبر باطلا كل شرط أو اتفاق يقضى بنقل عب الضريبة إلى المتصرف إليه . ولا يتم شهر التصرفات المشار إليها إلا بعد تحصيل الضريبة المنصوص عليها في هذه المادة . وفي تطبيق حكم هذه المادة يعتبر تصرفا خاضعا للضريبة التصرف بالهبة لغير الأصول أو الفروع أو تقرير حق انتفاع على المقار أو تأجيرة لمدة تزيد على خمسين عاما . ولا يعتبر تصرفا خاضعا للضريبة المشار إليها البيوع الجبرية إدارية كانت أو قضائية وكذلك نزع الملكية أو الاستيلاء للمنفعة العامة أو للتحسين . كما لا يعتبر تصرفا خاضعا لهذه الضريبة التصرف بالتبرع أو بالهبة للحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المشروعات ذات النفع العام . ويتم توريد هذه الضريبة طبقا لما تقضى به أحكام اللائحة التنفيذية . وفي هذه الحالة لا تسرى أحكام الباب السادس من الكتاب الأول من هذا القانون .

مادة ٢٣ - نسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من تأجير أية

وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها سواء كانت للسكن أو لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو أى نشاط أو مهنة غير تجارية على أساس قيمة الإيجار الفعلى مفروشا مخصوما منه خمسون فى المائة مقابل جميع التكاليف المنصوص عليها فى المادة (٢٧) من هذا القانون . وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تقل قيمة الإيجار المتخذ أساسا لربط الضريبة بالتطبيق لحكم الفقرة السابقة عما يأتى :

١ - عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة إلى الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤

٢ - سبعة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية إلى الأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

٣ - خمسة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة إلى الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ وقبل ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

٤ - ثلاثة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة إلى الأماكن المنشأة منذ ٦ من أكتوبر سنة

. ١٩٧٣

ويحدد صافي الربح على أساس الأرباح الفعلية إيرادا ومصرفا بالنسبة للوحدات السكنية المفروشة المؤجرة في عقارات تقع خارج كردون المدينة . وفي جميع الأحوال يخفض صافي الربح إلى النصف بالنسبة للوحدات السكنية المفروشة المؤجرة للجامعات والمعاهد ودور العلم لسكنى الطلاب ومراكز التدريب المهني وفقا للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية . وفي تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر الممول وزوجه وأولاده. القصر في حكم الممول الواحد وتعتبر الأرباح خاصة بالأصل أو الزوج حسب الأحوال وتدخل في إقراره ما لم يثبت أن الحق في تأجير الوحدة قد آل إلى الزوج أو الزوجة أو الأولاد القصر عن طريق الزوجة أو الزوج أو الوالد بحسب الأحوال . وعلى المؤجر سواء أكان مالكا أو مستأجرا أن يبلغ مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوما التالية لعقد الإيجار ببيان عن الوحدات المؤجرة مفروشة وعدد ما يكون بها من حجرات وقيمة الإيجار مفروشا والقيمة الإيجارية لكل منها المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية وعليه عند انتهاء عقد الإيجار أن يخطر مأمورية الضرائب المختصة بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء العقد . وعلى مالك العقار أو المسؤول عن إدارته أن يخطر عن الوحدات المفروشة الموجودة في

المقار المملوك له ولو لم يكن مؤجرا لها بوصفها مفروشة وذلك في ذات  
المواعيد المحددة في الفقرة السابقة . ويتم التبليغ والإخطار وفقا لما  
تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٤ - أولا : تسرى الضريبة على أرباح منشآت استصلاح أو  
استزراع الأراضي .

ثانيا : تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من مشروعات استغلال  
حظائر تربية الدواجن أو تفريخها أليا . ومن مشروعات استغلال حظائر  
تربية الدواب وحظائر تربية المواشي وتسمينها ومشروعات مزارع  
الثروة السمكية . ولا تسرى الضريبة على ما يستخدمه المزارع من هذه  
الدواب والمواشي لمنفعته الخاصة . وكذلك ما يقوم بتربيته أو تسمينه  
لنفعه الخاص وذلك كله في حدود عشرين رأسا . ويصدر قرار من وزير  
المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة واستصلاح الأراضي بتحديد القواعد  
والأسس المحاسبية لتحديد صافي أرباح المنشآت والمشروعات  
المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٢٥ - تسرى الضريبة بذات الأحكام المنصوص عليها في  
الباب الأول من هذا الكتاب على ما تنتجه رؤوس الأموال المنقولة غير  
المتصلة بمباشرة المهنة والداخلية في ممتلكات المنشآت الفردية أو  
شركات الأشخاص من الإيرادات المنصوص عليها في المادة رقم (٦) من

هذا القانون . فإذا كانت رؤوس الأموال المنقولة هذه متصلة بمباشرة المهنة تعتبر إيراداتها من إيرادات النشاط التجارى والصناعى .

## الفصل الثانى - تحديد الإيرادات الداخلة فى وعاء الضريبة

مادة ٢٦ - تحدد الإيرادات الداخلة فى وعاء الضريبة سنويا على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو فى فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال .

مادة ٢٧ - يحدد صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة الصفقة أو نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لأحكام هذا القانون وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

١ - قيمة إيجار العقارات التى تشغلها المنشأة سواء كانت مملوكة لها أو مستأجرة وفى الحالة الأولى تكون العبرة بالإيجار الذى اتخذ أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية . فإذا لم تكن الضريبة قد ربطت فتكون القيمة على أساس إيجار المثل .

٢ - الاستهلاكات الحقيقية التى حصلت فى دائرة مايجرى عليه العمل عادة طبقا للمعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٢ - خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها المنشأة أو تقوم بتصنيعها لاستخدامها في الإنتاج وذلك اعتباراً من تاريخ الاستخدام في الإنتاج ولمرة واحدة على أن تحسب الاستهلاكات المنصوص عليها بالفقرة السابقة بعد خصم نسبة الخمسة والعشرين في المائة المشار إليها في هذه الفقرة ، وذلك بشرط أن يكون لدى المنشأة حسابات منتظمة وفقاً لأحكام المادة (١٠٠) من هذا القانون .

٤ - الضرائب المباشرة التي يدفعها الممول ما عدا الضريبة التي يؤديها طبقاً لهذا القانون .

٥ - ( أ ) التبرعات المدفوعة أو التي تؤول للحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة أيا كان مقدارها .

(ب) التبرعات والإعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المضرة المشهورة طبقاً لأحكام القوانين المنظمة لها ولدوز العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي . بما لا يتجاوز ٧ ٪ من الربح السنوي الصافي للمنشأة . ولا يجوز تكرار خصم ذات التبرعات من أية إيرادات أخرى من المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون

٦ - المخصصات المعدة لمواجهة خسائر أو أعباء مالية معينة مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار بشرط أن تكون هذه المخصصات مقيدة بحسابات المنشأة وأن تستعمل في الغرض الذي خصصت من أجله فإذا



اتضح بعد ذلك أنها استخدمت في غير ما خصصت من أجله فإنها تدخل في إيرادات أول سنة تحت الفحص . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد جملة المخصصات السنوية على ٥ ٪ من الربح السنوي الصافي للمنشأة . أما المبالغ التي تأخذها المنشأة من أرباحها لتغطية الاحتياطيات على اختلاف أنواعها والتي تعد لتغطية خسارة محتملة أو لمنح العاملين مكافآت يزيد مجموعها على مرتب ثلاثة أشهر في السنة فلا تخصم من مجموع الأرباح التي تسرى عليها الضريبة .

٧ - أقساط التأمين الاجتماعي المقررة على صاحب المنشأة لصالح العاملين ولصالحه . والتي يتم أدائها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

٨ - المبالغ التي تستقطعها المنشآت سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها سواء أكانت منشأة طبقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ أو القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة . أو كانت منشأة طبقاً لنظام له لائحة أو شروط خاصة . وذلك بما لا يتجاوز ٢٠ ٪ من مجموع مرتبات وأجور العاملين بها بشرط أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه المنشآت لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه المنشآت طبقاً لهذا النظام يقابل

التزاماتها لمكافأة نهاية الخدمة أو المعاش ، وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة أو مستقلة عن أموال المنشأة ومستثمرة لحسابه الخاص .

مادة ٢٨ - إذا ختم حساب إحدى السنوات بخسارة فإن هذه

الخسارة تخصم من أرباح السنة التالية فإذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقي إلى السنة التالية ، فإذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل إلى السنة التالية وحتى السنة الخامسة ولكن لا يجوز بعد ذلك نقل شيء من الخسارة إلى سنة أخرى ولا يسرى هذا الحكم على أوجه النشاط التي يتم ربط الضريبة عليها على أساس مقطوع أو ثابت . وفي حالة التوقف الجبري لا تحسب فترة التوقف من بين الفترات المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٢٩ - تخصم إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في

ممتلكات المنشآت الفردية أو شركات الأشخاص والتي خضعت للضريبة طبقاً لأحكام الباب الأول من هذا الكتاب أو أعفيت منها بمقتضى القانون وكذا الإيرادات الناتجة من أرباح خضعت للضريبة على أرباح شركات الأموال أو أعفيت منها بمقتضى القانون من مجموع الربح الصافي للمنشأة وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد خصم نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار بواقع ١٠ ٪ من قيمة تلك الإيرادات . ويسرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو العقارات المبينة

الداخلة فى ممتلكات المنشأة أو الشركة والتي خضعت للضريبة على المقاررات المبنية أو أعفيت منها بمقتضى القانون بحيث تخصم هذه الإيرادات من مجموع الربح الصافى للمنشأة أو الشركة بعد استبعاد ١٠٪ من قيمتها . ويشترط أن تكون هذه الإيرادات داخلية فى جملة إيرادات المنشأة . وفى كلتا الحالتين لا يجوز خصم أية تكاليف متعلقة بهذه الإيرادات .

#### مادة ٢٠ - يدخل فى وعاء الضريبة أرباح مجموع المنشآت

الفردية التى يستثمرها كل مول فى مصر وتصيب الشريك المتضامن والشريك الموصى فى شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشريك فى شركات الواقع . وكذلك كل ما يتقضاء من أجر أو عوائد على رأساله أو حسابه الجارى لدى الشركة أو غير ذلك من إيراد . وتكون الشركة مسئولة عن الضريبة المستحقة على الشريك فى حدود نصيبه فى الشركة . وبالنسبة لأرباح المنشآت الصناعية عن نشاطها الصناعى والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فإنه يدخل منها فى وعاء الضريبة الثمانية آلاف جنيه الأولى من صافى الربح وما يزيد على هذا القدر يدخل فى الوعاء بنسبة ٨٠ ٪ للنشاط الصناعى و ٧٠ ٪ لنشاط التصدير . ويقصد بالمنشآت الصناعية فى تطبيق حكم هذه المادة المنشآت المقيدة بالسجل الصناعى وفقا لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن السجل

الصناعى وكذلك المنشآت التى لا تخضع لأحكام القانون المشار إليه إذا كانت تزاوّل أحد أوجه النشاط المدرجة فى القوائم التى يصدر بها قرار من وزير الصناعة بالاتفاق مع وزير المالية .

مادة ٣١ - إذا ربطت الضريبة على شخص وثبت أنه يعمل لحساب شخص آخر بطريق الصورية أو التواطؤ للحصول على مزايا أو التهرب من أية التزامات مقررة بمقتضى أحكام هذا القانون كان كلاهما الظاهر والحقيقى مسئولين بالتضامن عن سداد الضرائب المستحقة على الأرباح . وفى تطبيق حكم هذه المادة إذا كان للممول الظاهر إيرادات أخرى من المنصوص عليها فى المادة (٥) من هذا القانون بالإضافة إلى الأرباح المشار إليها فى هذه المادة . تعدد الضريبة المستحقة على الأرباح بنسبة هذه الأرباح إلى صافى الوعاء المتخذ أساسا لربط الضريبة المستحقة عليه . ويعتبر ممولا ظاهرا يعمل لحساب الممول الحقيقى المتنازل إليه عن المنشأة أو المنقول إليه ترخيصها إذا كانت تجتمع بالتنازل أو صاحب الترخيص علاقة عمل أو كان التنازل أو نقل الترخيص بين الأصول والفروع القصر أو بين الأزواج . وفى جميع الأحوال يجوز لصاحب الشأن أن يشبث جديّة التصرف .

مادة ٣٢ - إذا توقفت المنشأة عن العمل توقفا كليا أو جزئيا تدخل فى وعاء الضريبة الأرباح الفعلية حتى التاريخ الذى توقف فيه

العمل . ويقصد بالتوقف الجزئي إنهاء الممول لبعض أوجه النشاط أو لفرع أو أكثر من الفروع التي يزاوّل فيها نشاطه . وعلى الممول أن يخطر مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذي توقف فيه العمل وإلا حسبت الأرباح عن سنة ضريبية كاملة . وعليه أيضا خلال ستين يوما من تاريخ التوقف أن يتقدم بإقرار مستقل مبيناً به نتيجة العمليات بالمنشأة حتى تاريخ التوقف مرفقاً به المستندات والبيانات اللازمة لتحديد الأرباح على أن يتضمن الإقرار السنوي بيانات هذا الإقرار . وإذا توقفت المنشأة بسبب وفاة صاحبها . أو إذا توفي صاحبها خلال مدة الثلاثين يوما المحددة لقيامه بالإخطار عن التوقف يلتزم ورثته بالإخطار عن التوقف خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ وفاة مورثهم . مع التقدم بالإقرار خلال تسعين يوما من هذا التاريخ . ويستفيد الشريك الذي لم يتم بالإخطار عن التوقف من إخطار غيره من الشركاء بهذه الواقعة .

مادة ٣٣ - في حالة التنازل عن كل أو بعض المنشأة يلتزم كل من المتنازل والمتنازل إليه بإخطار مأمورية الضرائب المختصة بهذا التنازل خلال ثلاثين يوما من تاريخ حصوله وإلا حسبت الأرباح عن سنة ضريبية كاملة . وعلى المتنازل خلال تسعين يوما من تاريخ التنازل أن يتقدم بإقرار مستقل مبيناً به نتيجة العمليات بالمنشأة المتنازل عنها

حتى تاريخ التنازل ومرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتحديد الأرباح حتى تاريخ التنازل على أن تدرج بيانات هذا الإقرار ضمن الإقرار الضريبي السنوي للمتنازل ويكون المتنازل والمتنازل اليه مسئولين بالتضامن عما استحق من ضرائب على أرباح المنشآت المتنازل عنها حتى تاريخ التنازل وكذلك عما استحق من ضرائب على الأرباح الرأسمالية التي تتحقق نتيجة هذا التنازل .

مادة ٣٤ - في تطبيق حكم المادة السابقة تحدد الضريبة المستحقة على أرباح المنشأة المتنازل عنها حتى تاريخ التنازل وبدون أي تخفيض للأعباء العائلية كما لو كانت هذه الأرباح هي عنصر الإيراد الوحيد للمتنازل . وللمتنازل إليه أن يطلب من مأمورية الضرائب المختصة أن تخطره ببيان عن الضرائب المستحقة لها عن المنشآت المتنازل عنها . وعلى مأمورية الضرائب المختصة أن توافيه بالبيان المذكور بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول خلال تسعين يوما من تاريخ الطلب وإلا برئت ذمته من الضريبة المطلوبة وتكون مسئوليته محدودة بمقدار المبالغ الواردة في هذا البيان . ولا يكون للمتنازل حجية فيما يتعلق بتحصيل الضرائب ما لم تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها وللمتنازل إليه حق الاعتراض أو الطعن بالنسبة للضريبة المسئول عنها

**مادة ٢٥ -** يعتبر في حكم الممول الفرد ، الشركات القائمة أو التي تقوم بين الأصول والفروع القصر أو بين الأزواج أو بين بعضهم البعض . وتكون الأرباح التي تحققت الشركة خاصة بالأصل أو الزوج بحسب الأحوال وتدخل في إقراره مالم يثبت صاحب الشأن جدية الشركة وذلك كله دون إخلال بحق الغير الشريك بالنسبة لحصته في أرباح الشركة . وفي هذه الحالة تعتبر أموال الشركة وأموال الأشخاص المكونين لها ضامنة للوفاء بالضرائب المستحقة .

### الفصل الثالث - الإعفاء من الضريبة

**مادة ٢٦ -** يعفى من الضريبة :

أولا : أرباح مشروعات تربية النحل .

ثانيا : أرباح منشآت استصلاح أو استزراع الأراضي تعفى لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأرض منتجة ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد المنظمة لتحديد التاريخ الذي تعتبر فيه الأرض منتجة .

ثالثا : أرباح مشروعات الإنتاج الداجنى وحفائر المواشى وتسمينها

ومشروعات مصايد الأسماك وأرباح مشروعات مراكب الصيد التي يمتلكها أعضاء الجمعيات التعاونية لصيد الأسماك من عمليات الصيد . تعفى لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط .

رابعاً : أرباح صناديق التأمين الخاصة المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة .

خامساً : أرباح المشروعات الجديدة التي أقيمت أو تقام بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والممولة كلياً أو جزئياً من الصندوق وذلك لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط .

## الفصل الرابع - الخصم والإضافة والتحصيل لحساب الضريبة

### أولاً - الخصم

مادة ٢٧ - على الجهات المبينة فيما بعد أن تخصم من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهات تدفعه على سبيل العمولة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المقاولات أو الخدمة إلى أي شخص من أشخاص القطاع الخاص نسبة من هذا المبلغ تحت حساب الضريبة التي



تستحق عليه ويستثنى من ذلك الأقسام التي تسدد لشركات التأمين :

١ - وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والهيئات القومية الاقتصادية أو الخدمية وشركات ووحدات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام وشركات الأموال أيا كان شكلها القانوني وأيا كانت القوانين المنشأة وفقا لأحكامها وشركات الاستثمار الخاضعة لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وفروع الشركات الأجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التعليمية والنقابات والروابط والأندية والاتحادات والمستشفيات والفنادق ودور النشر بالقطاع الخاص والجمعيات على إختلاف أغراضها والمكاتب المهنية ومكاتب التمثيل الأجنبية ومنشآت الإنتاج السينمائي والمسارح ودور اللهو وصناديق التأمين الخاصة المنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ او بمقتضى قوانين أخرى .

٢ - المنشآت الأخرى التي يزيد رأسمالها على عشرين ألف جنيه والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير المالية .

مادة ٢٨ - على الجهات التي تتولى استرداد قيمة صادرات أشخاص القطاع الخاص ان تخصم من هذه القيمة نسبة تحت حساب الضريبة التي تستحق على كل من أشخاص المصدرين .

### ثانيا - الإضافة

**مادة ٣٩ -** على الجهات المبينة في البند (١) من المادة (٢٧) من هذا القانون التي تتولى بيع أو توزيع أى سلع أو منتجات صناعية أو حاصلات زراعية محلية أو مستوردة إلى أشخاص القطاع الخاص للإتجار فيها أو تصنيفها أن تضيف نسبة على المبالغ التي تحصل عليها من أى شخص من هؤلاء الأشخاص وتحصل هذه النسبة مع هذه المبالغ تحت حساب الضريبة التي تستحق عليه .

**مادة ٤٠ -** على الجهات المبينة في البندين (١) و (٢) من المادة (٢٧) من هذا القانون أن تضيف نسبة على الإيجارات التي تحصلها من الممتأجرين للأماكن المملوكة لها والمعدة للاتجار أو التصنيع فيها أو تقديم أو إعداد أية خدمات أو مأكولات أو مشروبات وتحصيلها مع الإيجارات وبذات إجراءات التحصيل وذلك لحساب الضريبة التي تستحق على هؤلاء الممتأجرين .

### ثالثا - التحصيل لحساب الضريبة

**مادة ٤١ -** على الجهات التي تمنع تراخيص للاتجار بالجملة في

الخضر والفاكهة والحبوب أو تلك التي تمنح تراخيص لمزاولة النشاط  
للعرفيين أن تحصل مبلغا لحساب الضريبة ممن صدر باسمه الترخيص  
وذلك عند إصدار الترخيص أو تجديده ، ويحظر على تلك الجهات منح  
الترخيص أو تجديده إلا بعد تحصيل هذا المبلغ .

مادة ٤٢ - على مصلحة الجمارك أن تحصل من أشخاص القطاع  
الخاص نسبة من قيمة وارداتهم من السلع المسموح بتوريدها للبلاد  
للاتجار فيها أو تصنيفها لحساب الضريبة التي تستحق عليهم . وفي  
حالة التنازل عن هذه السلع إلى شخص آخر يتم تحصيل نسبة من كل من  
المتنازل والمتنازل اليه . ويتم تحصيل هذه النسب مع الضرائب  
الجمركية على هذه السلع وبذات إجراءات تحصيلها .

مادة ٤٣ - على المجازر عند قيامها بالذبح لحساب أشخاص  
القطاع الخاص أن تحصل مع رسوم الذبح المقررة مبلغا عن كل رأس من  
الذبائح لحساب الضريبة المستحقة على أصحابها يصدر بتحديد قرار  
من وزير المالية بعد أخذ رأى الوزير المختص .

مادة ٤٤ - على أقسام المرور الامتناع عن إصدار أو تجديد أى  
ترخيص أو نقل أية رخصة لأية سيارة أجرة أو نقل مملوكة لأى شخص من  
أشخاص القطاع الخاص إلا بعد تحصيل مبلغ يصدر بتحديد قرار من

وزير المالية لحساب الضريبة المستحقة عليه . ويتم تحصيل هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط طبقا للقواعد المنظمة لعدد الضريبة المفروضة على السيارة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون المرور . ويتمين على أقسام المرور توريد قيمة ما حصلت له حساب الضريبة المستحقة إلى مصلحة الضرائب طبقا للإجراءات . وخلال المواعيد التي يصدر بتحديد لها قرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع وزير الداخلية .

#### رابعاً - أحكام عامة

مادة ٤٥ - تحدد بقرار من وزير المالية السلع والمنتجات وأوجه النشاط والجهات وأنواع الإيجارات والحرف وغيرها مما يسرى عليها نظام الخصم والإضافة والتحصيل لحساب الضريبة . وكذلك المبلغ أو النسبة التي يجرى خصمها أو إضافتها أو تحصيلها بما يتفق مع طبيعة كل نشاط وبما لا يتجاوز ٢٠ ٪ من المبالغ المدفوعة أو المسددة أو المحصلة وكذلك المبلغ الذي يجب تحصيله قبل الترخيص .

مادة ٤٦ - على الجهات المذكورة في المواد من (٢٧) إلى (٤٣) من هذا القانون توريد قيمة ما حصلت له حساب الضريبة المستحقة إلى مصلحة الضرائب في موعد أقصاه آخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام مع بيان تفصيلي بالمبالغ التي خصمت لحساب كل مول من

الممولين المشار اليهم أو قبضت من كل منهم خلال الثلاثة أشهر السابقة وذلك طبقاً للأوضاع والإجراءات التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير المالية .

مادة ٤٧ - على مصلحة الضرائب أن ترد إلى الممولين من تلقاء ذاتها المبالغ المحصلة طبقاً لنظم الخصم والإضافة والتجصيل لحساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع إقراره المعتمد من محاسب وذلك خلال اثني عشر شهراً تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الإقرار مالم تقم الأمورية بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة . وإلا استحق للممول مقابل تأخير يحده طبقاً لحكم المادة (١٧٢) من هذا القانون ابتداء من نهاية مدة الاثنى عشر شهراً حتى تاريخ الرد . على أن يلتزم الممول بتمكين موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية من الاطلاع على ماله من دفاتر ومستندات ومحركات وفقاً للأوضاع المحددة في المادة (١٤٤) من هذا القانون وذلك في الميعاد الذي تحدده الأمورية بموجب خطاب موصى عليه يعلم الوصول لفحص الدفاتر بمقر المنشأة .

مادة ٤٨ - لا تسرى أحكام الفصل الرابع من الباب الثاني من هذا الكتاب . على المنشآت غير الخاضعة أو المعفاة من الضريبة بمقتضى القانون خلال فترة عدم الخضوع أو الإعفاء مع التزامها بالخصم والإضافة

بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص التي تتعامل معها وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

## الباب الثالث - المرتبات وما في حكمها

### الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة

#### مادة ٤٩ - تسرى الضريبة على :

١ - المرتبات وما في حكمها والماهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لمدى الحياة « فيما عدا الحقوق التأمينية » التي تدفعها الحكومة المصرية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والصناديق الخاضعة للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاصة البديلة . إلى أى شخص سواء كان مقيما في مصر أو الخارج .

٢ - المرتبات وما حكمها والماهيات والأجور والمكافآت والإيرادات

المرتبة لمدى الحياة « فيما عدا المعاشات » التي تدفعها الشركات

والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد إلى أى شخص مقيم فى مصر ، وكذلك إلى أى شخص مقيم فى الخارج عن خدمات أدت فى مصر .

٢ - مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة فى شركات القطاع العام .

٤ - مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الادارة من غير المساهمين فى شركات قطاع الأعمال العام .

٥ - ما يحصل عليه مقابل العمل الإدارى :

( أ ) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبون لإدارة فى شركات المساهمة بالقطاع الخاص الذين لا تزيد مساهمتهم فى رأس مال الشركة على القدر المشروط قانونا لمعضوية مجلس الإدارة .

( ب ) المديرون بشركات المساهمة بالقطاع الخاص الذين لا تزيد مساهمتهم فى رأس مال الشركة على القدر الذى يتطلبه القانون بالنسبة لمعضوية مجلس الإدارة .

وفى جميع الأحوال يشترط ألا يستفيد من هذا الحكم فى كل شركة أكثر من أربعة محددین بالاسم ، وفى حدود خمسة آلاف جنيه سنويا لكل منهم سواء أكان ذلك مبلغا ثابتا أو نسبة مئوية من صافى الربح أو المبيعات أو غير ذلك . .

## الفصل الثانى - تحديد الإيرادات الداخلة فى وعاء الضريبة

مادة ٥٠ - تحدد الإيرادات الداخلة فى وعاء الضريبة عن كل جزء من السنة تم الحصول فيه على أى إيراد من الإيرادات الخاضعة للضريبة نسبة مدته وعلى أساس الإيراد الشهرى بعد تحويله إلى إيراد سنوى . وفى حالة حدوث تغيير فى الإيراد الخاضع للضريبة يعدل حساب هذا الإيراد من تاريخ هذا التغيير على أساس الإيراد الجديد بعد تحويله إلى إيراد سنوى . وبالنسبة لمتجمد المرتبات وما فى حكمها والأجور والمكافآت التى تصرف دفعة واحدة فى سنة ما . يتم توزيع هذا المتجمد على سنوات الاستحقاق ويعاد حساب الإيراد الداخلى فى وعاء الضريبة عن كل سنة وتسوية الضرائب المستحقة على هذا الأساس .

مادة ٥١ - فيما عدا ما ورد بالبند (أ) من المادة (٦) من هذا القانون تتحدد الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة « فيما عدا المعاشات » وما يكون ممنوحا له من المزايا النقدية أو العينية وذلك على الوجه الآتى :

١ - لا تسرى الضريبة على بدل طبيعة العمل إلا فيما يجاوز ٤٨٠



جنيها سنويا وذلك مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

٢ - لا تسرى الضريبة على بدل التمثيل أو بدل الاستقبال إلا فيما يتجاوز ٢٥٠٠ جنيه سنويا ويشترط ألا يزيد على المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وذلك مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة

٣ - لا تسرى الضريبة على المبالغ التى يتقاضاها العاملون كحوافز إنتاج وذلك فى حدود ١٠٠ % من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه فى السنة .

وتعتبر حوافز إنتاج فى تطبيق أحكام هذا البند ما يلى :

( أ ) المبالغ المدفوعة من الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام كحوافز إنتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها .

( ب ) المبالغ المدفوعة من منشآت القطاع الخاص الخاضعة لأحكام هذا القانون لزيادة الإنتاج أو لرفع مستوى الخدمات طبقا للمقواعد التى يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة .

٤ - لا تسرى الضريبة على المزايا النقدية أو العينية المتعلقة

بالسكن التى يحصل عليها الخبراء الأجانب الخاضعون للضريبة بالسعر المحدد فى المادة (٩٠) من هذا القانون . وكذلك المصريون العاملون فى مشروعات التعمير واستصلاح الأراضى أو التمدين الخاضعون لهذه الضريبة بالسعر المشار إليه .

٥ - لا يخضع للضريبة من المبالغ التى يتقاضاها ممثلو المكاتب الإقليمية للشركات والبنشآت الأجنبية فى مصر إلا ما يقابل نشاطهم فيها

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع بدلات طبيعة العمل والتمثيل والاستقبال وحوافز الإنتاج الممفأة من الضريبة طبقا للبنود (١) ، (٢) ، (٣) من هذه المادة على أربعة آلاف جنيه سنويا .

مادة ٥٢ - تسرى الضريبة على المبالغ التى تدفع للخبراء الأجانب أيا كانت الجهة أو الهيئة التى تستخدمهم لأداء خدمات تحت إشرافها بشرط ألا تزيد مدة استخدامهم على ١٨٣ يوما فى السنة متصلة أو منفصلة . وذلك بغير أى تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية . كما تسرى الضريبة على المبالغ التى يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة فى وحدات الجهاز الإدارى للدولة والأدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمعاملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أى وزارة أو هيئة عامة أو

أى جهة إدارية أو وحدة من وحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام غير جهات عملهم الأصلية . وذلك بغير أى تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية . وفى جميع الأحوال يتم حجز الضريبة وتوريدها إلى مأمورية من الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوما الأولى من كل شهر طبقا للشروط والإجراءات التى تتخذها اللائحة التنفيذية .

### الفصل الثالث - الإعفاء من الضريبة

مادة ٥٣ - تعفى أجور جميع عمال اليومية بشرط ألا يكون استخدامهم بصفة دائمة وألا يكون لهم مورد آخر

مادة ٥٤ - تعفى من الضريبة :

( أ ) اشتراكات التأمين الاجتماعى وأقساط الادخار التى تستقطع وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى أو كنظم بديلة عنها أو قوانين المعاشات والادخار الحكومية .

( ب ) اشتراكات العاملين فى صناديق التأمين الخاص التى تنشأ طبقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

( ج ) أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحى على الممول لمصلحته ومصلحة زوجته وأولادة القصر .

ويشترط بالنسبة للحالتين (ب) . (ج) ألا يزيد جملة ما يخصم للممول عن ١٥ ٪ من صافى الإيراد أو ١٠٠٠ جنيه أيهما أقل . ولا يجوز تكرار خصم ذات الأقساط والاشتراكات من أى إيرادات أخرى من المنصوص عليها فى المادة (٥) من هذا القانون .

( د ) الأيرادات المرتبة لمدى الحياة التى تؤديها شركات التأمين عن وثائق التأمين التى لا تقل مدتها عن ١٠ سنوات .

مادة ٥٥ - يخصم ١٠ ٪ من إجمالى الإيراد الخاضع للضريبة مقابل الحصول على الإيراد مضافا إليها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وذلك بعد خصم الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها فى البنود (أ) . (ب) . (ج) من المادة (٥٤) من هذا القانون وقبل خصم الإعفاء المقرر للأعباء العائلية وفقا للمادة (٨٨) من هذا القانون .

مادة ٥٦ - تعفى من الضريبة تصاريح وتذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض واستمارات نقل الأثاث بالمجان التى تمنحها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية للمعاملين بها وأسرهم لغير الأعمال المصلحية . كما تعفى تذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض التى تمنحها شركات النقل البرى . والطيران . والملاحة البحرية المصرية أو الأجنبية التى تعمل فى مصر للمعاملين بهذه الشركات وأسرهم .

## الفصل الرابع - الإقرارات

### القسم الأول - الإقرارات التي يلتزم بها صاحب العمل

**مادة ٥٧ -** يلتزم أصحاب الأعمال من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين عن عمل لديهم أى من العاملين أو العمال بمرتب أو مكافأة أو أجر أو أتعاب أن يقدموا إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال ستين يوما من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو العمل كشفا مبينا فيه :

- ١ - أسماء ومحال إقامتهم ووظائف العاملين لديهم .
  - ٢ - مقدار مرتباتهم أو ما هيأتهم أو أجورهم أو أتعابهم .
- ويجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية مواعيد وشروط خاصة بالشركات والمنشآت والهيئات والجمعيات التي تستخدم خمسين شخصا فأكثر .

**مادة ٥٨ -** يلتزم مديرو الشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات أو المعاهد التعليمية أن يقدموا لمأمورية الضرائب المختصة بالإضافة إلى ما هو منصوص عليه في المادة (٥٧) من هذا القانون وفي ذات المعاهد المنصوص عليها فيها كشفا مبينا فيه :

- ١ - اسم ومحل إقامة أى شخص يشغل وظيفة مدير أو عضو أو سكرتير مجلس إدارة أو هيئة مراقبة أو لجنة أو غير ذلك ومقدار أتعابه أو

مكافآته ولو كان تقديرها منوطا بقرار يصدر من مجلس الإدارة أو من الجمعية العامة .

٢ - مقدار كل مبلغ إلى أى شخص بمناسبة قيامه بعمل من أعمال مهنته على سبيل العمولة أو السمسرة أو الرد التجارى أو غير ذلك من الأتعاب أو الهبات أو المكافآت سواء أكان دفعها بصفة دائمة أم بصفة عارضة .

مادة ٥٩ - يلتزم الأفراد والشركات والهيئات الخاصة والجمعيات والمعاهد التعليمية الذين يدفعون إيرادات مرتبة لمدى الحياة بأن يقدموا إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال ستين يوما من تاريخ تولد الحق فى الإيراد كشفا ببيان أسماء ومحال إقامة أصحاب الإيرادات المذكورة وبيان مقدارها وشروط دفعها .

مادة ٦٠ - يجب تبليغ مأمورية الضرائب المختصة بكل تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها فى المادتين (٥٨) و (٥٩) من هذا القانون خلال أربعين يوما من تاريخ حدوثه .

القسم الثانى - الإقرارات التى يلتزم بها أصحاب المراتب

مادة ٦١ - يلتزم كل شخص يتقاضى مرتبات أو مكافآت أو ماهيات

أو أجر أو إيرادات مرتبة لمدى الحياة يتجاوز مجموعها حدود الإعفاء المقرر للأعباء العائلية أيا كان مصدرها أو مصادرها بأن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال أربعين يوما من تاريخ التحاقه بالعمل أو من تاريخ تولد حقه في المرتب كافة البيانات المتعلقة بمقدار ما يتقاضاه من مرتبات أو مكافآت أو ماميات أو أجور أو إيرادات مرتبة لمدى الحياة مع بيان اسمه ومحال إقامته وأسماء ومحال إقامة من يعمل لديهم أو من يدفعون له الإيراد .

مادة ٦٢ - يعفى الممول من تقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة (٩١) من هذا القانون عن دخله من المرتبات وما في حكمها وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها في هذا الباب . كما يعفى الممول من إدراج هذا الدخل المشار إليه في الإقرار الذي يقدمه عن مصادر الإيرادات الأخرى طبقا للمادة (٩١) من هذا القانون .

### الفصل الخامس - تحصيل الضريبة

مادة ٦٣ - يلتزم أصحاب الأعمال والملتزمون بدفع الإيرادات الخاضعة للضريبة بأن يحجزوا ما يكون عليهم دفعة من المبالغ

المنصوص عليها في المادة (٥١) من هذا القانون قيمة الضريبة المستحقة وذلك طبقاً لحكم المادتين (٥٠) و (٩٠) من هذا القانون ويتمين عليهم أن يوردوا إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر قيمة ما خصموه من الدفوعات التي أجروها في الشهر السابق . ويجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية مواعيد أو شروط خاصة بالشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات والمعاهد التعليمية التي تستخدم خمسين شخصاً فأكثر .

مادة ٦٤ - إذا كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الإيراد الخاضع للضريبة غير مقيم في مصر أو لم يكن له فيها مركز أو منشأة فإن الالتزام بتوريد الضريبة يقع على عاتق مستحق الإيراد أو الخاضع للضريبة طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية . وتبين اللائحة التنفيذية كذلك واجبات المستحق إذا كان الإيراد الذي يبلغ مجموعه حد الخضوع للضريبة يتكون من عناصر يقل كل منها على حدة عن هذا الحد .



## الفصل السادس - الاعتراض والظعن

**مادة ٦٥ -** للممول خلال شهر من تاريخ تسليم الإيراد الخاضع للضريبة أن يعترض على ربط الضريبة بطلب يقدم إلى الجهة التي قامت خصم الضريبة . ويتمين على هذه الجهة أن ترسل الطلب مشفوعا بردها إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه . وتتولى المأمورية فحص الطلب فإذا تبين لها جدية الاعتراضات التي أبداه الممول قامت بإخطار الجهة المشار إليها لتعديل ربط الضريبة أما إذا لم تقتنع بصحة الاعتراضات فيتمين عليها إحالة الطلب إلى لجنة الظعن طبقا لأحكام المادة (١٥٧) من هذا القانون مع إخطار صاحب الشأن بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإحالة .

## الباب الرابع - إيرادات المهن غير التجارية

### الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة ٦٦ - تسرى الضريبة على صافي أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها الممول بصفة مستقلة . ويكون العنصر الأساسي فيها العمل إذا كانت ناتجة عن مزاوله المهنة أو النشاط في مصر . كما تسرى الضريبة على صافي الأرباح الناتجة عن مزاوله المهنة في الخارج إذا كان المركز الرئيسي أو الدائم لمباشرة الممول للمهنة في مصر . ويطبق حكم هذه المادة على أية إيرادات ناتجة من أية مهنة أو نشاط غير منصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون .

### الفصل الثاني - تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة

مادة ٦٧ - تعدد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة سنويا على أساس صافي الأرباح خلال السنة السابقة . ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات المختلفة طبقا لأحكام هذا الباب بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ومنها رسوم القيد والاشتراكات

السوية ورسوم مزاولة المهنة والضرائب المباشرة ما عدا الضريبة التي يؤديها الممول طبقا لهذا القانون .

مادة ٦٨ - يخضع من الأرباح الصافية التي تم تحديدها على النحو المشار إليه في المادة (٦٧) من هذا القانون ، المبالغ الآتية :

١ - ١٥ ٪ مقابل الاستهلاك المهني .

٢ - المبالغ التي يؤديها الممولون إلى نقاباتهم لتمويل نظمها الخاصة بالمعاشات على ألا يجاوز ما يخضع ١٠ ٪ من صافي الإيراد وبشرط ألا يكون الممول منتفعا بالإعفاء المقرر وفقا لقوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي .

٣ - أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي على الممول لمصلحته ومصلحة زوجته وأولاده القصر . بعد أقصى ١٥ ٪ من صافي الإيراد الخاضع للضريبة أو ١٠٠٠ جنية أيهما أقل ، ولا يجوز تكرار خصم ذات الأقساط من أية إيرادات أخرى من المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون .

٤ - (أ) التبرعات المدفوعة أو التي تؤول للحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة أيا كان مقدارها .

(ب) التبرعات والإعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهرة طبقا لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور

العلم والمستشفيات الخاضعة لإشراف الحكومة في حدود ٧ ٪ من صافي الربح السنوي . ولا يجوز تكرار خصم ذات التبرعات من أية إيرادات أخرى من المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون .

مادة ٦٩ - يخضع من إجمالي إيراد الممول ٢٥ ٪ مقابل جميع التكاليف المنصوص عليها في المادة (٦٧) من هذا القانون ما لم تكن هذه التكاليف من واقع الدفاتر المنتظمة أو المستندات التي تعتمد عليها مصلحة الضرائب أو مؤشرات الدخل وغيرها من القرائن التي تكشف عن الأرباح الفعلية للممول وتكاليف مزاولة المهنة وصافي الربح وفقا لطبيعة المهنة أكثر من هذه النسبة . ويصدر بتحديد المؤشرات والقرائن قرار من وزير المالية . وفي تطبيق أحكام هذا الباب يسرى حكم المادة (٢٨) من هذا القانون إذا كان الممول مسكاً دفاتر منتظمة .

مادة ٧٠ - استثناء من السعر المحدد في المادة (٩٠) من هذا القانون تفرض ضريبة بـ ٢٠ ٪ وبغير أي تخفيض على ما يلي :

(أ) إجمالي كل مبلغ يدفع مكافأة عن الإرشاد أو التبليغ عن أية جريمة من جرائم التهرب المعاقب عليها قانوناً .

(ب) إجمالي كل مبلغ يحصل عليه الأجانب غير المقيمين ممن يقومون بأية مهنة أو نشاط من المهن والأنشطة الخاضعة لإيراداتها للضريبة .

وعلى الأفراد والجهات الذين يقومون بدفع هذه المبالغ حجز الضريبة وتوريدها إلى مصلحة الضرائب خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر مع بيان المبالغ التي دفعت خلال الشهر السابق طبقا للإجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية . ولا تقدم عن الإيرادات المنصوص عليها في هذه المادة الإقرار المنصوص عليه في المادة (٩١) من هذا القانون .

### الفصل الثالث - الإعفاء من الضريبة

#### مادة ٧١ - يمتنع من الضريبة :

- ١ - المنشآت الزراعية فيما عدا ما هو منصوص عليه في القانون .
- ٢ - الجمعيات وما في حكمها التي لا ترمى إلى الكسب وذلك في حدود نشاطها الاجتماعي أو العلمي أو الرياضي .
- ٣ - المعاهد التعليمية التابعة أو الخاضعة لإشراف إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام .
- ٤ - أصحاب المهن الحرة المقيدون كأعضاء عاملين في نقابات مهنية في مجال تخصصهم وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مزاوله المهنة الحرة . ولا يلزمون بالضريبة إلا اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء

مدة الإعفاء سالفة الذكر مضافاً إليها مدة التمرين التي يتطلبها قانون مزاولة المهنة وفترات الخدمة العامة أو التجنيد أو الاستدعاء للاحتياط. إذا كانت تالية لتاريخ بدء مزاولة المهنة . وتخفيض المدة المقررة للإعفاء إلى سنة واحدة لمن يزاول المهنة لأول مرة إذا كان قد مضى على تخرجه أكثر من خمسة عشر عاماً ويشترط لسريان الإعفاء أن يزاول المهنة منفرداً دون مشاركة مع الغير ما لم يكن هذا الغير متمتماً بالإعفاء .

٥ - أرباح تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية والعلمية والثقافية والأدبية فيما عدا ما يكون ناتجاً من بيع المؤلف أو الترجمة - لإخراجه في صورة مرئية أو صوتية .

٦ - أرباح أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد وغيرهم عن مؤلفاتهم ومصنفاتهم التي تطبع أصلاً لتوزيعها على الطلاب وفقاً للنظم والأسعار التي تضمها الجامعات والمعاهد .

٧ - أرباح الفنانين التشكيليين من أعضاء النقابة من إنتاج مصنفات فنون التصوير والنحت والحفر .

مادة ٧٢ - إذا انتقطع الممول عن ممارسة مهنته أو نشاطه يدخل في وعاء الضريبة الأرباح التي تحققت خلال المدة التي مارس فيها المهنة أو النشاط فقط ، ويسرى هذا الحكم كلما استحققت الضريبة عن جزء من

السنة لأي سبب آخر . وعلى الممول أن يخطر مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانقطاع وإلا حسبت الأرباح عن سنة كاملة . وعلى الممول أيضا خلال تسعين يوما من تاريخ الانقطاع أن يتقدم بإقرار مستقل مبينا به نتيجة نشاطه حتى تاريخ الانقطاع مرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتحديد إيراداته على أن يضمن الإقرار السنوي بيانات هذا الإقرار . وإذا توقف النشاط بسبب وفاة الممول ، أو إذا توفي الممول خلال مدة الثلاثين يوما المحددة لقيامه بالإخطار عن التوقف يلتزم ورثته بالإخطار عن التوقف خلال ستين يوما من تاريخ وفاة مورثهم ، مع التقدم بالإقرار خلال تسعين يوما من هذا التاريخ .

#### الفصل الرابع - التزامات الممولين

مادة ٧٣ - يلتزم الممول بإسك دفتر يومية يؤشر على صفحة منه من المأمورية المختصة . وأن يقيد فيه يوما بيوم كل الإيرادات وكذلك التكاليف والمصروفات الفعلية اللازمة لمباشرة المهنة . وعلى الممول أن يسلم إلى كل من يدفع إليه مبلغا مستحقا له بسبب ممارسة المهنة كأتعاب أو عمولة أو مكافآت أو أي مبلغ آخر خاضع لهذه الضريبة إيصالا موضحا به التاريخ وقيمة المبلغ المحصل موقعا عليه منه ويستخرج هذا

الإيصال من دفتر ذى قوائم سلسلة تسلمه مصلحة الضرائب لكل محول .  
ويلتزم المحول بتقديم هذين الدفترين إلى مصلحة الضرائب عند كل طلب .

## الفصل الخامس - الخصم والتحصيل لحساب الضريبة

### أولا - الخصم

مادة ٧٤ - على الجهات المنصوص عليها في المادة (٢٧) أن تخصم من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهات تدفعه إلى أصحاب المهن غير التجارية التي تحدد بقرار من وزير المالية لحساب الضريبة ١٠٪ إذا كان المبلغ المدفوع يقل عن خمسمائة جنيه و ١٥٪ إذا زاد على ذلك .

### ثانيا - التحصيل لحساب الضريبة

مادة ٧٥ - على أقلام كتاب المحاكم على اختلاف درجاتها عند تقديم صحف دعاوى أو الطعون إليها لقيدها وعلى مأموريات الشهر العقاري عند التأشير على المحررات بالصلاحيه للشهر تحصيل مبلغ يحدد بقرار من وزير المالية وذلك لحساب الضريبة المستحقة على



المحامي الموقع على الصحيفة أو المحرر .

مادة ٧٦ - على كل مستشفى يقوم به أى طبيب بإجراء عملية جراحية لحسابه الخاص ان يحصل منه مبلغا يحدد بقرار من وزير المالية وذلك لحساب الضريبة المستحقة على الطبيب الذى أجرى العملية .

مادة ٧٧ - على مصلحة الجمارك أن تحصل من كل شخص يزاول مهنة التخليص الجمركى من غير أشخاص القطاع العام مبلغا يحدد بقرار من وزير المالية عن كل بيان جمركى يقدمه للمصلحة وذلك لحساب الضريبة المستحقة على المخلص .

### ثالثا - أحكام عامة

مادة ٧٨ - على الجهات المشار إليها فى المواد من (٧٤) إلى (٧٧) من هذا القانون تزويد قيمة ما حصلته لحساب الضريبة المستحقة إلى مصلحة الضرائب فى موعد أقصاه آخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام مع بيان تفصيلى بالمبالغ التى خصمت لحساب كل ممول أو حصلت منه خلال الثلاثة أشهر السابقة وذلك طبقا للأوضاع والإجراءات التى يحددها وزير المالية بقرار منه .

**مادة ٧٩ -** على مصلحة الضرائب أن ترد إلى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ المحصلة طبقاً لنظم الخصم والإضافة أو التحصيل لحساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع إقراره المعتمد من محاسب وذلك خلال اثني عشر شهراً تبدأ من نهاية المهنة المحددة لتقديم الإقرار ما لم تقم المأمورية بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة وإلا استحق الممول مقابل تأخير يحدده طبقاً لأحكام المادة (١٧٢) من هذا القانون ابتداء من نهاية مدة الأثني عشر شهراً حتى تاريخ الرد . على أن يلتزم الممول بتمكين موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية من الاطلاع على ما لديه من دفاتر ومستندات ومحركات وفقاً للأوضاع المحددة في المادة (١٤٤) في الميعاد الذي تحدده المأمورية بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول لفحص الدفاتر بمقر المنشأة .

**مادة ٨٠ -** لا تسري أحكام هذا الفصل على الممولين غير الخاضعين للضريبة أو المعفيين منها طوال فترة عدم الخضوع أو الإعفاء .

## الباب الخامس - إيرادات الثروة العقارية

### الفصل الاول - الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة ٨١ - تشمل الإيرادات الخاضعة للضريبة ما يلي :

- ١ - إيرادات الأراضي الزراعية .
- ٢ - إيرادات المقارنات المبنية .

### الفصل الثاني - تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة

مادة ٨٢ - مع عدم الإخلال بالإعفاء المقرر بالبند (ثانيا) من

المادة ٢٦ من هذا القانون :

- ١ - يحدد إيرادات الأراضي الزراعية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة المفروضة طبقا للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم ١١٢- لسنة ١٩٢٩ الخاص بضريبة الأقطان . وذلك بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف .
- ٢ - تحدد إيرادات الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة

أو من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها فدانا واحدا وكذلك مشاتل المحاصيل البستانية أيا كانت المساحة المزروعة منها ما لم يكن إنشاء المشاتل للمنفعة الخاصة لأصحابها . وذلك على أساس مثل القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان . إذا كان حائز الفراس مستأجرا للأرض. أما إذا كان حائز الفراس مالكا للأرض فتحدد الإيرادات على أساس مثلى القيمة الإيجارية ولا تدخل في وعاء الضريبة الإيرادات المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة .

وفي جميع الأحوال يخصم ٢٠ ٪ من القيمة الإيجارية مقابل جميع التكاليف . ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بتحديد أعمار أشجار الفاكهة التي تعتبر بعدد منتج وبيان أنواع المحاصيل البستانية . ويحدد صافي الإيرادات الخاضعة للضريبة باسم حائز الفراس سواء كان مالكا للأرض أو مستأجرا لها ويكون باطلا أى اتفاق أو شرط يخالف ذلك . وتعفى من الضريبة المساحات المزروعة في الأراضي الصحراوية وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذي تعتبر فيه الأرض منتجة . ويعتبر الممول وزوجه وأولاده القصر حائزا واحدا للفرس في تطبيق حكم هذه المادة وتحدد الإيرادات باسمه ما لم تكن

الملكية قد آلت إلى الزوجة أو للأولاد القصر عن غير طريق الزوج أو الوالد بحسب الأحوال . ويلتزم حائز الفرس سواء كان مالكا للأرض أو مستأجرا لها بأن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة بيانات بالمساحات المزروعة من كل نوع من أنواع أشجار الفاكهة خلال شهر من التاريخ الذي تعتبر فيه أشجار الفاكهة منتجة . كما يلتزم بتقديم بيان بالمساحات المزروعة بنباتات الزينة أو النباتات الطبية أو العطرية أو شاتل المحاصيل البستانية خلال شهرين من تاريخ بدء الزراعة . وفي حالة إزالة الفراس يلتزم الحائز بأن يخطر مأمورية الضرائب المختصة بواقعة الإزالة خلال شهر من تاريخ الإزالة .

مادة ٨٣ - تحدد إيرادات المقارات المبنية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على المقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على المقارات المبنية بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف فضلا عن القيمة الإيجارية للمسكن الخاص الذي يقيم فيه الممول هو وأسرته . وتعامل الإيرادات الناتجة من تقرير حق الانتفاع معاملة الإيرادات الناتجة من الأموال المملوكة ملكية تامة .

مادة ٨٤ - يجوز للممول أن يطلب تحديد إيرادات الشروة العقارية المنصوص عليها في المادتين (٨٢) و (٨٣) من هذا القانون

على أساس الإيراد الفعلى بشرط أن يتضمن الطلب جميع عقاراته الزراعية أو المبنية . ويجب أن يقدم هذا الطلب خلال الفترة المحددة لتقديم الإقرارات السنوية وأن يكون الممول ممكاً دفاتر منتظمة على الوجه المنصوص عليه فى هذا القانون .

### الفصل الثالث - التحصيل لحساب الضريبة

مادة ٨٥ - على كل من يملك عقاراً مبنياً أو أكثر أو أطيافاً زراعية يزيد مجموع صافى إيراداته من قيمتها الإيجارية المنصوص عليها فى البند (١) من المادة (٨٢) . والمادة (٨٢) من هذا القانون على حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية المنصوص عليها فى المادة (٨٨) من هذا القانون أداء مبالغ تحت حساب الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين تحسب وفقاً لأحكام المادة (٩٠) من هذا القانون بعد خصم الضرائب العقارية طبقاً لحكم البند (٢) من المادة (٨٧) من هذا القانون ويلتزم المالك بتقديم بيان بجميع العقارات المبنية والأراضى الزراعية التى يمتلكها وقيمتها الإيجارية إلى أحد مكاتب التحصيل المختصة بتحصيل الضريبة على العقارات المبنية والأراضى الزراعية التى تقع فى دائرتها أى من العقارات المشار إليها وذلك على النموذج

الذى تحدده اللائحة التنفيذية . وتؤدي هذه المبالغ فى مكتب التحصيل الذى قدم إليه البيان طبقا للإجراءات والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية . وتعتبر قوائم التحصيل الصادرة من هذه المكاتب سندا للوفاء بالضريبة فى حدود المبالغ المثبتة بها . وعلى مكاتب التحصيل حصر مالكي العقارات المبنية والأطيان الزراعية المشار إليهم وإخطار مصلحة الضرائب ببيان معتمد بهؤلاء المالكين وتوريد المبالغ التى تحصلها كل ثلاثة أشهر تحت حساب الضريبة إلى مصلحة الضرائب وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لنهاية الثلاثة أشهر المشار إليها .

#### مادة ٨٦ - تقوم مأموريات الضرائب العقارية بتحصيل مبلغ تحت

حساب الضريبة المستحقة على الإيرادات الناتجة من الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة أو من نباتات الزينة والنباتات الطبية أو العطرية أو مشاتل المحاصيل البستانية ويكون تحصيل هذا المبلغ مع مراعاة المساحة المعفاة على أساس مثل الضريبة المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان إذا كان حائز الفراس مستأجر للأرض . وعلى أساس مثلى الضريبة المشار إليها إذا كان حائز الفراس مالكا للأرض . وتقوم مأموريات الضرائب العقارية بتحصيل هذه المبالغ فى ذات المواعيد المحددة لتحصيل ضريبة الأطيان وبذات إجراءاتها وتوريدها إلى مأموريات الضرائب المختصة وفقا لما

تحده اللائحة التنفيذية .

## الفصل الرابع - أحكام متنوعة

مادة ٨٧ - (١) يعفى الممول الذي يقتصر دخله على إيرادات الشروة العقارية ولم يتجاوز مجموع صافى دخله منها حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية من تقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة (٩١) من هذا القانون .

(٢) في جميع الأحوال يستنزل ما سده الممول من الضرائب العقارية الأصلية المفروضة بالقانونين رقم ١١٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان ورقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية حسب الأحوال من الضريبة المستحقة عليه طبقاً لأحكام الكتاب الأول من هذا القانون وبما لا يزيد على هذه الضريبة



## الباب السادس - أحكام عامة

### الفصل الأول - الإعفاء من الضريبة

مادة ٨٨ - تكون حدود الإعفاء المقرر للأعباء العائلية على

النحو التالي :

(١) ١٤٤٠ جنيها سنويا للممول الأعزب .

(٢) ١٦٨٠ جنيها سنويا للممول المتزوج ولا يعمل أولادا أو غير

المتزوج ويعمل ولدا أو أكثر .

(٣) ١٩٢٠ جنيها سنويا للممول المتزوج ويعمل ولدا أو أكثر .

فإذا تجاوز صافي الدخل السنوي حد الإعفاء سالف الذكر فلا تسرى

الضريبة إلا على ما يزيد على هذا الحد وإذا كان بين إيرادات الممول

مرتبات وما في حكمها فيخصم الإعفاء المقرر للأعباء العائلية من

المرتبات وما في حكمها أولا ثم يستكمل حد الإعفاء من الإيرادات الأخرى

المنصوص عليها في البنود ٢ ، ٤ ، ٥ من المادة (٥) من هذا القانون .

مادة ٨٩ - يشترط في تحديد الابن المعال أو الابنة المعالة ألا

يكون أيهما قد بلغ العادية والعشرين . أو إذا كان طالبا بإحدى مراحل

التعليم ألا يكون قد تجاوز الثامنة والعشرين . أو يكون إذا كان ذا عامة

تقعده عن الكسب . أو إذا كانت الابنة غير متزوجة أو غير عاملة . ويعتبر في حكم الولد المعال أى من الأبوين بشرط أن يعملهما الممول فعلا وأن يكون عائلهم الوحيد . ولا يسرى حكم هذه المادة على أوجه النشاط أو الإيرادات يتم ربط الضريبة عليها على أساس مقطوع أو ثابت

### الفصل الثانى - سعر الضريبة

مادة ٩٠ - بعد إعمال حكم المادة (٨٨) من هذا القانون يحدد سعر الضريبة على الوجه الآتى :

- الشريعة الأولى : ..... حتى ٢٥٠٠ جنيه ٢٠ %
- الشريعة الثانية : أكثر من ٢٥٠٠ جنيه - ٧٠٠٠ جنيه ٢٧ %
- الشريعة الثالثة : أكثر من ٧٠٠٠ جنيه - ١٦٠٠٠ جنيه ٣٥ %
- الشريعة الرابعة : أكثر من ١٦٠٠٠ جنيه - ٢٧٠٠٠ جنيه ٤٠ %
- الشريعة الخامسة : أكثر من ٢٧٠٠٠ جنيه - ٦٨٠٠٠ جنيه ٤٥ %
- الشريعة السادسة : أكثر من ٦٨٠٠٠ جنيه ٤٨ %

وبالنسبة للإيرادات من المرتبات وما فى حكمها وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها فى الباب الثالث من هذا الكتاب يكون سعر الضريبة عليها ٢٠ % حتى ٥٠٠٠٠ جنيه و ٢٢ % فيما زاد على ذلك .

## الفصل الثالث - الإقرارات والدفاتر

مادة ٩١ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد ١٤ ، ٢٢ ، ٧٠ ، ٨٧ من هذا القانون على الممول أن يقدم إقرارا مبينا به الإيرادات والتكاليف وصافي الأرباح والخسائر عن السنة السابقة من مختلف مصادر الدخل المنصوص عليها في البنود (٢) ، (٤) ، (٥) من المادة (٥) من هذا القانون ووفقا لأحكامه . ويقدم الإقرار مقابل إيصال أو يرسل بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول إلى مأمورية الضرائب المختصة قبل أول أبريل من كل سنة على النموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية . وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الإقرار في الميعاد المحدد لتقديمه .

مادة ٩٢ - يلتزم الممول الذي لم يقدم الإقرار المشار إليه في المادة (٩١) من هذا القانون في الميعاد بتسديد مبلغ إضافي للضريبة يعادل ٢٠ ٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي . ويغض هذا المبلغ إلى النصف إذا تم الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الإحالة إلى لجان الطعن .

مادة ٩٣ - إذا كان الممول قاصرا أو مجبورا عليه أو غائبا التزم النائب أو الولي أو الوصى أو القيم بحسب الأحوال بتقديم الإقرار

المشار إليه في المادة (٩١) من هذا القانون وسداد الضريبة المستحقة من واقعه

مادة ٩٤ - في حالة وفاة الممول خلال السنة يجب على الورثة أو وصي الشركة أو المصنف أن يقدم الإقرار المشار إليه في المادة (٩١) من هذا القانون عن الفترة السابقة على الوفاة وذلك خلال تسعين يوما من تاريخ الوفاة وأن يؤدي الضريبة المستحقة على الممول من مال الشركة .

مادة ٩٥ - على الممول الذي تنقطع إقامته بجمهورية مصر العربية أن يقدم الإقرار المتخصص عليه في المادة (٩١) من هذا القانون قبل انقطاع إقامته بستين يوما على الأقل ما لم يكن هذا الانقطاع لسبب مفاجيء خارج عن إرادته .

مادة ٩٦ - على كل محول له نشاط تجارى أو صناعى أن يرفق بالإقرار الذى يقدمه إلى مصلحة الضرائب وفقا لأحكام المادة (٩١) فيما يتعلق بإيراداته المدرجة بالإقرار من هذا النشاط صورة من حسابات التشغيل والمتاجرة وصورة من حساب الأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية وأن تكون مستندة إلى الدفاتر والسجلات والمستندات التى يصدر بها قرار من وزير المالية وذلك فى كل من الأحوال التالية :

١ - إذا كان رأس مال النشاط التجارى أو الصناعى يزيد على عشرين

ألف جنيه وفقا للمقد أو السجل التجارى أو الصناعى .

٢ - إذا تجاوز صافى ربح هذا النشاط وفقا لآخر إقرار أو ربط نهائى عشرة آلاف جنيه سنويا .

٣ - إذا تجاوز رقم أعمال النشاط التجارى أو الصناعى « مائة ألف جنيه فى السنة » .

مادة ٩٧ - فى تطبيق حكم المادة السابقة يجب أن تكون بنود الإقرار الخاصة بالنشاط التجارى أو الصناعى والحسابات والبيانات والوثائق المرفقة به معتمدة وفقا لأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ومذيلة بشهادة بنتيجة الفحص وأن الفحص تم طبقا لأساليب وأصول وقواعد المحاسبة والمراجعة السليمة المتعارف عليها .

مادة ٩٨ - يكون الالتزام بإمساك الدفاتر والسجلات والمستندات المشار إليها فى البندين (٢) . (٣) من المادة (٩٦) من هذا القانون عن السنة التالية للسنة التى قدم عنها الإقرار أو تم خلالها الربط النهائى او تجاوز فيها رقم أعمال النشاط التجارى أو الصناعى المبلغ المشار إليه بحسب الأحوال .

مادة ٩٩ - لا يعتمد بالإقرار الخاص بمسولى النشاط التجارى أو الصناعى الذى يقدم إلى المأمورية المختصة على خلاف الأحكام السابقة

وكما لا يكون للبيانات والوثائق المرفقة به على خلاف هذه الأحكام أية حجية أمام مصلحة الضرائب .

مادة ١٠٠ - تكون العبرة في الدفاتر والشجلات والمستندات التي يمسكها الممول بأمانتها ومدى إظهارها للحقيقة وانتظامها من حيث الشكل وفقا لأصول المحاسبة السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن . ويقع عب الإثبات على مصلحة الضرائب في حالة عدم الاعتداد بالدفاتر متى كانت مسوكة على النحو المشار إليه في الفقرة السابقة .

مادة ١٠١ - في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة (٩٦) من هذا القانون يلتزم الممول بأن يبين في إقراره المشار إليه في المادة (٩١) من هذا القانون ما يقدره لأرباحه أو خسائره وما يستند عليه في هذا التقدير من أسس . ويقدر الإقرار المشار إليه في هذه المادة على النموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية أو على أية ورقة تتضمن جميع البيانات الواردة به . وفي جميع الأحوال لا يعتد بالإقرار الذي يقدم للمأمورية المختصة على خلاف ذلك .

مادة ١٠٢ - يلتزم الممول الذي يزاول مهنة غير تجارية بأن يرفق بالإقرار المنصوص عليه في المادة (٩١) من هذا القانون جميع المستندات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

## الفصل الرابع - إجراءات ربط الضريبة

مادة ١٠٣ - تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة من واقع الإقرار المقدم من الممول إذا قبلته مصلحة الضرائب . ولمصلحة تصحيح الإقرار . أو تعديلته ، كما يكون لها عدم الاعتداد بالإقرار وتحديد الإيرادات أو الأرباح بطريق التقدير .

مادة ١٠٤ - إذا كان الإقرار معتمداً من أحد المحاسبين ومستنداً إلى دفاتر وفقاً لأحكام المادة (١٠٠) من هذا القانون يقع على مصلحة الضرائب عب الإثبات في حالة عدم الاعتداد بالإقرار . فإذا توافر لدى مصلحة الضرائب من الأدلة ما يثبت عدم مطابقة الإقرار المشار إليه للحقيقة ، كان لها فضلاً عن تصحيح الإقرار أو تعديله أو عدم الاعتداد به وتحديد الإيرادات أو الأرباح بطريق التقدير أن تلزم الممول بأداء مبلغ إضافي للضريبة بواقع ٥ ٪ من فرق الضريبة المستحقة بعد أقصى مقدارة ٥٠٠ جنيه . ويضاعف هذا المبلغ الإضافي في حالة تكرار المخالفة في السنة التالية مباشرة . ويزاد إلى ثلاثة أمثاله عند تكرار المخالفة في أية سنة من السنوات التالية للسنة التالية . وفي جميع الأحوال يشترط لزيادة المبلغ الإضافي سبق إخطار المصلحة للممول بالربط النهائي الأول وعناصره وأوجه مغالفة إقراره للحقيقة . أما إذا كان عدم مطابقة

الإقرار للحقيقة راجعا إلى استعمال إحدى الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في المادة (١٧٨) من هذا القانون فيكون تحديد الأرباح في هذه الحالة بطريق التقدير وذلك دون إخلال بالمعقوبات المنصوص عليها في المادة (١٧٨) المشار إليها .

مادة ١٠٥ - على مأمورية الضرائب المختصة ان تخطر الممول بكتاب موسى عليه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة وبقيمنتها وأن تدعوه إلى موافاتها كتابة بملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أجرته المأمورية وذلك خلال شهر من تاريخ تسليم الإخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتي :

(أ) إذا وافق الممول على التصحيح أو التعديل أو التقدير تربط المأمورية الضريبة على مقتضاه ويكون

الربط غير قابل للطعن . كما تكون الضريبة واجبة الاداء .

(ب) إذا لم يوافق الممول على التصحيح أو التعديل أو التقدير أو لم يتم بالرد في الميعاد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير . تربط المأمورية الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأيها .

ويخطر الممول بهذا الربط وبعناصره بخطاب موسى عليه بعلم الوصول بحدد له فيه ميعاد ثلاثين يوما لقبوله أو الطعن فيه طبقا لأحكام



(١٥٧) من هذا القانون . فإذا وافق الممول على الربط أو انقضى الميعاد المشار إليه دون طعن أصبح الربط نهائيا . أما إذا لم يوافق الممول على الربط أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ولا تكون الضريبة واجبة الأداء إلا في حالة عدم رد الممول في الميعاد على ما أجرته المأمورية من تصحيح أو تعديل أو تقدير .

مادة ١٠٦ - إذا لم يقدم الممول الإقرار والمستندات وفقا لأحكام المواد (٩١) ، (٩٦) ، (١٠١) ، (١٠٢) من هذا القانون تربط الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأى المأمورية وتكون الضريبة واجبة الأداء ويكون للممول إبداء ملاحظاته على هذا التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه الإخطار وللممول أن يظن في التقدير وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٥٧) من هذا القانون .

مادة ١٠٧ - لا يحتج في مواجهة مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة بالتصرفات التي تتم بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال السنة الخاضع إيرادها للضريبة والسنوات الخمس التالية لها سواء أكانت تلك التصرفات بمعرض أو بغير عوض وسواء انصبت على أموال ثابتة أو منقولة . وتضاف إيرادات ما تمتلكه الزوجة والأولاد القصر من أى مصدر غير الميراث أو الوصية إلى إيرادات الزوج أو الأصل خلال سنة التملك والسنوات الخمس التالية لها وتعتبر هذه الأموال

ضامنة لأداء الضريبة المستحقة نتيجة لإضافة إيراداتها . فإذا كان التصرف يعوض أو كانت ملكية الزوجة أو الأولاد القصر من غير أموال الزوج أو الأهل ، جاز لصاحب الشأن أن يقيم الدليل على ذلك .

### الفصل الخامس - أداء الضريبة

مادة ١٠٨ - يكون تحصيل الضريبة دفعة واحدة أو على أقساط بحيث لا تجاوز عدد السنوات الضريبية التي استحققت عنها الضريبة . وإذا طرأت ظروف عامة أو ظروف خاصة بلممول تحول دون تحصيل الضريبة وفقا لحكم الفقرة السابقة ، جاز لرئيس مصلحة الضرائب أو من ينيبه تقسيطها على مدة أطول بحيث لا تزيد على مثلي عدد السنوات الضريبية .

مادة ١٠٩ - على مصلحة الضرائب أن تخطر الممول بالتنبيه بصدر الورود خلال ستين يوما من تاريخ موافقة الممول على تقديرات الأمورية أو صدور قرار لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية .

مادة ١١٠ - على مصلحة الضرائب أن ترد إلى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد وردت إليها بالزيادة على الضريبة

المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بالتنبيه بصور الورد وإلا استحق عليها مقابل تأخير يحدد طبقا لحكم المادة (١٧٢) من هذا القانون ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الورد .

## الكتاب الثانى - الضريبة على ارباح شركات الأموال

### الباب الأول - نطاق الضريبة وسعرها

مادة ١١١ - تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة فى مصر أيا كان الغرض منها بما فى ذلك الأرباح الناتجة عن مباشرة نشاط فى الخارج ما لم يكن متخذا شكل منشأة مستقلة وتسرى الضريبة على :

- ١- شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو الخاضعة لأية قوانين أخرى وغيرها من الأشخاص الاعتبارية الأخرى .
- نيماء عدا الخاضعين لأحكام الكتاب الأول من هذا القانون .

٢ - بنوك وشركات ووحدات القطاع العام .

٣ - البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر سواء أكانت أصلية لو كان مركزها الرئيسي في الخارج ، أو كانت فروعاً بما لهذه البنوك والشركات والمنشآت بالنسبة للأرباح التي تحققها عند مباشرة نشاطها في مصر .

٤ - الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ، ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ )

مادة ١١١ مكرراً - تسرى الضريبة بالسعر المحدد في البند (أ) من المادة (١١٢) من هذا القانون وبغير أي تخفيض لمواجهة أية تكاليف على الإيرادات الآتية :

أولاً : ما تنتجه رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات الشركات أو الجهات المنصوص عليها في المادة (١١١) من هذا القانون من الموائد وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون غير المتصلة بمباشرة المهنة سواء كانت هذه الإيرادات محقة في مصر أو في الخارج .

ثانياً : ما تحصل عليه الحكومة ووحدات الإدارة المحلية من :

- ١ - العوائد وغيرها مما تنتجه السندات وأذون الخزانة وما يدفع من مكافآت التسديد ومن الأنصبة إلى حاملي السندات وغيرهم من الدائنين .
- ٢ - عوائد القروض على اختلاف أنواعها التي تصدرها أو تعقدتها الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو تكون مطلوبة لديها بأى صفة كانت

٣ - أرباح أو عوائد أو تسديدات أو استهلاكات لرأس المال أثناء حياة الشركة أو عوائد تصفية ناتجة عن مساهمتها فى شركات أو منشآت أجنبية لا تعمل فى مصر أو فى شركات مصرية تعمل فى الخارج ولا تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال . وكذلك ما تحصل عليه نظير رد أو تسديد أو استهلاك حصص التأسيس أو حصص أصحاب النصيب إذا تم ذلك قبل حل الشركة أو تصفيتها .

- ٤ - العوائد والإيرادات عما تمتلكه من سندات وأوراق مالية أجنبية حكومية وغيرها من القيم المالية الأجنبية .

ثالثا : المبالغ التى تحصل عليها الشركات والجهات المشار إليها فى البند (أولا) من هذه المادة على سبيل العمولة أو السمسرة غير المتصلة بمباشرة المهنة أو أية مبالغ أخرى تدفع مقابل حقوق معرفة أو استغلال أو أداء على اختلاف أنواعها وصورها سواء تحققت هذه المبالغ فى مصر أو فى الخارج .

رابعا - ما يدفع لأي شخص في الخارج من غير الأشخاص الطبيعيين من الموائد وغيرها من إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المنصوص عليها في المادة (٦) والتي تتحقق في مصر وكذلك ما يدفع له من أية مبالغ على سبيل العمولة أو السمسرة أو أية مبالغ أخرى تدفع مقابل حقوق معرفة أو استغلال أو أداء على اختلاف أنواعها وصورها . وفي جميع الأحوال تلتزم الشركات والجهات المنصوص عليها في المادة (١١١) من هذا القانون سواء كانت دافعة للإيرادات والمبالغ المنصوص عليها في هذه المادة أو مستفيدة بها بحجز الضريبة المستحقة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة في المواعيد وطبقا للإجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية . وبالنسبة لموئد الديون المطلوبة للبنوك ودور التسليف وشركات الأموال التي مركزها مصر أو لها فرع فيها يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبة في المواعيد وطبقا للإجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ( المادة السابقة مضافة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ ) .

مادة ١١٢ - يكون سعر الضريبة ٤٠ ٪ من صافي الأرباح الكلية السنوية للشركة وذلك فيما عدا :

(أ) أرباح الشركات الصناعية عن نشاطها الصناعي والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٢٢ ٪ .

(ب) أرباح شركات البحث عن البترول وإنتاجه من غير الجهات المنصوص عليها في البند (٤) من المادة (١١١) من هذا القانون فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠.٥٥ ٪ ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ ) .

## الباب الثاني - وعاء الضريبة

مادة ١١٣ - تحدد الضريبة سنويا على أساس صافي الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الإثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال .

مادة ١١٤ - يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لأحكام هذا القانون . وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

١ - قيمة إيجار العقارات التي تشغلها الشركة سواء كانت مملوكة لها أو مستأجرة وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالإيجار الذي اتخذ أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية فإذا لم تكن الضريبة قد ربطت فتكون القيمة على أساس إيجار المثل .

٢ - الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه

العمل عادة طبقا للمعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٣ - خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الشركة أو الجهة أو تقوم بتصنيعها لاستخدامها في الانتاج وذلك اعتبارا من تاريخ الاستخدام في الإنتاج ولمرة واحدة على أن تحسب الاستهلاكات المنصوص عليها بالبند السابق بعد خصم نسبة الخمسة وعشرين في المائة المشار إليها في هذا البند بشرط أن يكون لدى الشركة أو الجهة دفاتر وسجلات ومستندات وحسابات أمينة تعبر عن المركز المالي الحقيقي لها ومنظمة من حيث الشكل وفقا للأصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن ( البند السابق مستبدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ) .

٤ - الضرائب التي تدفعها الشركة ما عدا الضريبة على أرباح شركات الأموال التي تؤديها طبقا لهذا القانون .

٥ - (أ) التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة أيا كان مقدارها .

(ب) التبرعات والإعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهورة طبقا لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي بما لا يجاوز ٧ ٪ من الربح السنوي الصافي للشركة .



٦ - المخصصات المعدة لمواجهة خسائر أو أعباء مالية مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار بشرط أن تكون هذه المخصصات مقيدة بحسابات الشركة وأن تستعمل في الغرض الذي خصصت من أجله فإذا اتضح بعد ذلك أنها استخدمت في غير ما خصصت من أجله فإنها تدخل في إيرادات أول سنة تحت الفحص . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد جملة المخصصات السنوية على ٥ ٪ من الربح السنوي الصافي للشركة . وتستثنى من أحكام الفقرتين السابقتين المخصصات الفنية التي تلتزم شركات التأمين بتكوينها بالتطبيق لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ . أما المبالغ التي تأخذها الشركة من أرباحها لتغطية الاحتياطات على اختلاف أنواعها التي تعد لتغطية خسارة محتملة أو لمنح العاملين مكافآت يزيد مجموعها على مرتب ثلاثة أشهر في السنة فلا تخضع من مجموع الأرباح التي تسرى عليها الضريبة .

٧ - أقساط التأمين الاجتماعي المقررة على الشركة لصالح العاملين بها والتي يتم أدائها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٨ - المبالغ التي تستقطمها الشركة سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها ، بما لا يجاوز ٢٠ ٪ من مجموع مرتبات وأجور العاملين بها ، بشرط أن يكون

لـلنظام الذى ترتبط بتنفيذ الشركة لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه الشركة لهذا النظام يقابل التزاماتها بمكافأة نهاية الخدمة أو المعاش وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال الشركة ومستثمرة لحسابه الخاص .

٩ - الأرباح التى تلتزم الشركة بتوزيعها نقدا بنسبة معينة على العاملين بها طبقا للقواعد القانونية المقررة فى هذا الشأن .

١٠ - كل ما يدفع لأعضاء مجالس الإدارة والمديرين وأعضاء مجالس الرقابة فى الشركات والجهات المنصوص عليها فى المادة ١١١ من هذا القانون من مرتبات ومكافآت وأجور وبدلات حضور وطبيعة عمل ومزايا نقدية وعينية وغيرها من البدلات أو الهبات الأخرى على اختلاف أنواعها وذلك كله بشرط أن تكون جميع هذه المبالغ خاضعة للضريبة طبقا لأحكام الكتاب الأول من هذا القانون أو معفاة منها ( البند السابق مستبدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ) .

١١ - مقابل الحضور الذى يدفع للمساهمين بمناسبة انعقاد الجمعيات العمومية .

مادة ١١٥ - إذا ختم إحدى السنوات بخسارة ، فإن هذه الخسارة تخصم من أرباح السنة التالية . فإذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقى إلى السنة التالية . فإذا بقى بعد ذلك جزء من

الخسارة نقل إلى السنة التالية وحتى السنة الخامسة . ولكن لا يجوز بعد ذلك نقل شيء من الخسارة إلى حساب سنة أخرى .

مادة ١١٦ - إذا توقفت الشركة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه توقف كلياً أو جزئياً حصلت الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي توقف فيه العمل ويقصد بالتوقف الجزئي إنهاء الشركة لبعض أوجه نشاطها . وعلى الشركة أن تخطر مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوماً من التاريخ الذي توقف فيه العمل . وإلا التزمت بالضريبة المستحقة على أرباح الاستغلال عن سنة كاملة . وعليها أيضاً خلال ستين يوماً من تاريخ التوقف أن تتقدم بإقرار مبيناً به نتيجة عملياتها حتى تاريخ التوقف مرفقاً به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة

( الفقرة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ ) .

مادة ١١٧ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من بيع أي أصل من الأصول الرأسمالية للشركة وكذا الأرباح المحققة من التمويضات نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أصل من هذه الأصول سواء أثناء قيام الشركة أو عند إنقضاءها . وإذا ما تم استخدام ثمن بيع هذه الأصول أو التمويضات المدفوعة عن هلاكها أو الاستيلاء عليها بالكامل في شراء أصول رأسمالية جديدة . تحل محل الأصول المبيعة أو الهالكة أو

المستولى عليها . وتؤدي إلى زيادة الانتاج وتحسينة خلال نفس السنة التى تم فيها البيع أو الحصول على التمويل أو خلال السنتين التاليتين لانتهاء هذه السنة تستنزل قيمة هذه الضريبة من الضريبة المستحقة على الممول عن السنة أو السنوات المالية التالية للبيع أو للأستبدال كل ذلك بشرط إساك دفاتر منتظمة على النحو المحدد فى هذا القانون ودون الإخلال بأية مزايا أخرى منصوص عليها فيه .

مادة ١١٨ - تخصم إيرادات رؤوس الأموال المنقولة غير المتصلة بمباشرة المهنة والداخلة فى ممتلكات الشركات أو الجهات المنصوص عليها فى المادة (١١١) من هذا القانون والتي خضعت للضريبة وفقا للبيند (أولا) من المادة (١١١ مكررا) أو أعفيت منها بمقتضى القانون من مجموع الربح الصافى الذى تسرى عليه الضريبة على أرباح شركات الأموال وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد خصم نصيبها فى مضاريف وتكاليف الاستثمار بواقع ١٠ ٪ من قيمة تلك الإيرادات وبشرط أن تكون هذه الإيرادات داخلة فى جملة إيرادات الشركة أو الجهة ويسرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضى الزراعية أو العقارات المبنية الداخلة فى ممتلكات الشركة أو الجهة والتي خضعت لضريبة الأطنان أو الضريبة على العقارات المبنية أو أعفيت منها بمقتضى القانون بحيث تخصم هذه الإيرادات من مجموع الربح الصافى الذى تسرى عليه

الضريبة على أرباح شركات الأموال بعد استبعاد ١٠ ٪ من إجمالي تلك الإيرادات وفى الحالتين لا يجوز خصم أية تكاليف متعلقة بهذه الإيرادات ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ) .

### الباب الثالث - الإعفاء من الضريبة

مادة ١١٩ - لا تخضع للضريبة الاستهلاكات التى تجريها الشركات الحاصلة على إمتياز من الجهات الادارية متى أثبتت أن استهلاك كل أو بعض رأس المال يبرره هلاك كل أو بعض ما تملكه سواء بسبب ما يلحق ممتلكاتها من التلف على توالى الزمن أو بسبب اضطرارها إلى تسليمها فى نهاية مدة الامتياز إلى الجهة المانحة له . وتبين اللائحة التنفيذية ما يجب مراعاته من الشروط للتثبت فى كل حالة من أن العملية هى استهلاك حقيقى لا يخضع للضريبة .

مادة ١٢٠ - يعفى من الضريبة ما يلى :

١ - مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع بما لا يزيد على الفائدة التى يقررها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك عن سنة المحاسبة وذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة

التابعة للمقطاع العام أو الخاص وأن تكون أوراقها المالية مقيدة فى سوق الأوراق المالية .

٢ - الأرباح الناتجة من اندماج الشركة فى شركة أخرى أو أكثر وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج فى شركات المساهمة .

٣ - ما تنتجه الأسهم أو الحصص التى تحصل عليها الشركات والجهات المنصوص عليها فى المادة ١١١ من هذا القانون من أرباح فى مقابل ما قدمته عينا أو نقدا فى تأسيس شركة مساهمة أخرى بشرط أن تكون الشركة التابعة قد دفعت عن أرباحها الضريبة على أرباح شركات الأموال أو تكون معفاة منها .

٤ - الأرباح التى توزعها فى كل سنة مالية شركات المساهمة المصرية التى يكون الغرض منها استثمار أموالها فى الأسهم والسندات على اختلاف أنواعها وذلك بمقدار ما تحصل عليه من إيرادات تلك الأسهم والسندات خلال السنة المالية المذكورة بالشرطين الآتيين :

(أ) أن تكون هذه الإيرادات قد أدت عنها بالقفل الضريبة النوعية الخاصة بها أو أن تكون معفاة منها بمقتضى القانون .

(ب) أن يكون ٩٠ ٪ على الأقل من رأس مال الشركة بما فى ذلك الاحتياطات والأموال المجمعة والقروض التى تمعدها مخصصة لتوظيفه

فى الأوراق المالية .

٤ مكررا - ما تنتجه الأسهم أو الحصص التى تحصل عليها الشركات والجهات المنصوص عليها فى المادة (١١١) من هذا القانون من أرباح فى مقابل مساهمتها فى شركة مساهمة أخرى وذلك بقدر مجموع هذه الإيرادات بعد خصم ١٠ ٪ من قيمتها مقابل نصيبها وتكاليف الاستثمار وبشرط أن تكون الشركة المساهمة الأخرى قد دفعت عن أرباحها الضريبة على أرباح شركات الأموال أو أن تكون معفاة منها . ولا يسرى هذا البند فى حالة تطبيق البندين (٢) ، (٤) من هذه المادة ( البند السابق مضافا بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ )

٤ مكررا (١) - الأرباح والموائد وغيرها مما تنتجه القيم المنقولة الأجنبية التى تلتزم الشركات المصرية للتأمين وإعادة التأمين بإيداعها وباستمرارها مودعة فى الخارج طبقا للقوانين الأجنبية أو اتفاقات إعادة التأمين لتكوين ضمان يوازى حصتها فى المخصصات الفنية أو أى التزامات أخرى ناشئة عن عمليات التأمين أو إعادة التأمين . ولا يسرى هذا الإعفاء إلا إذا ثبت أن القيم المنقولة الأجنبية مودعة فى الخارج ولا تتمتع متى زال الالتزام بالإيداع . وتطبق هذه الأحكام على شركات التأمين التى تعمل فى بلاد لا توجب قوانينها إلزام تلك الشركات بإيداع قيم مالية لتكوين ضمان أو احتياطي حسابى أو غيره من أنواع الاحتياطي

وباستمرارها مودعة لهذه الأغراض على أن تحدد القيم المالية التى تودع كضمان أو احتياطى آخر لمواجهة الحوادث أو الأخطار بقرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد ( البند السابق مضاف بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ ) .

٤ مكررا (٢) - ما تنتجه رؤوس الأموال المنقولة المنصوص عليها فى المادة (١١١ مكررا ) من هذا القانون من الإيرادات الآتية :

(١) العوائد المستحقة على الأرصدة الدائنة للحسابات التى تفتح تنفيذا لاتفاقيات الدفع وبشرط المعاملة بالمثل .

(٢) عوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام من مصادر خارج جمهورية مصر العربية .

(٣) العوائد المستحقة على أرصدة الحسابات الحرة بالنقد الأجنبى والجنيه المصرى والحسابات الخاصة بالنقد الأجنبى .

(٤) عوائد السندات التى تصدرها شركات المساهمة المصرية التابعة للقطاع العام أو الخاص بما لا يزيد على معدل العائد الذى يقرره البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك لأجل تساوى أجال السندات وذلك بشرط أن تطرح السندات المشار إليها للاكتتاب العام وأن تكون أسهم الشركة المصدرة لهذه السندات مقيدة فى سوق الأوراق



## المالية .

(٥) عوائد السندات التي تصدرها بنوك القطاع العام وكذلك عوائد السندات التي تصدرها البنوك التي يساهم فيها رأس المال العام بأكثر من ٥٠ ٪ والمسجلة لدى البنك المركزي المصري متى كان هذه السندات بهدف تمويل مشروعات داخل جمهورية مصر العربية .

(٦) عوائد الودائع وحسابات التوفير بالبنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري وبصناديق توفير البريد .

(٧) المزايا النقدية أو العينية التي يحصل عليها المستأمن أو المدخر عن طريق السحب الذي تجريه شركات التأمين أو الادخار ( البند ٤ مكرراً (٢) مضاف بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ ) .

٥ - أرباح شركات تربية النحل .

٦ - أرباح شركات استصلاح واستزراع الأراضي وذلك على النحو

الآتى :

(أ) الشركات التي تقام بعد العمل بهذا القانون تعفى لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأراضي منتجة

(ب) الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون ولم تصبح أراضيها منتجة فى هذا التاريخ تعفى لمدة خمس سنوات إعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأرض منتجة .

(ج) الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون وأصبحت أراضيها منتجة قبل بدء العمل بهذا القانون تعفى لمدة سنتين اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بهذا القانون .

ويصدر قرار وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد المنظمة لتحديد التاريخ الذي تعتبر فيه الأراضي منتجة .

٧ - أرباح شركات الانتاج الداجنى وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصائد الأسماك وذلك على النحو التالى :

(أ) الشركات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه . يستمر إعفاؤها المدة اللازمة لاستكمال مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى ذلك القانون .

(ب) الشركات التى أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه وكذلك الشركات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ مزاولة النشاط .

٨ - أرباح الشركات الصناعية التى تقام بعد العمل بهذا القانون وتستغمد خمسين عاملاً فأكثر . ويسرى الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج . ويشترط للمتمتع بالاعفاء أن يكون لدى الشركة دفاتر وسجلات ومستندات وحسابات أمينة تعبر عن المركز المالى الحقيقى لها ومنظمة من حيث الشكل وفقاً للأصول

المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن

## الباب الرابع - الإقرار

مادة ١٢١ - على الجهات المنصوص عليها في البنود (١) . (٢)

من المادة (١١١) من هذا القانون أن تقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إقرار الجمعية العمومية للحساب السنوي أو خلال ثلاثين يوما من التاريخ المحدد في نظام الشركة لتصديق الجمعية العمومية عليه . إقرارا مبينا فيه مقدار أرباحها أو خسائرها حسب الأحوال معتمدا من أحد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة موقفا به صورة من حساب التشفيل والمتاجرة والأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة وكشف ببيان الاستهلاكات التي أجرتها الشركة مع بيان المبادئ المحاسبية التي بنيت عليها جميع الأرقام الواردة في الإقرار ويجب أن تكون جميع هذه الأوراق موقعة من المحاسب المشار إليه بما يفيد أنها تمثل المركز المالي الحقيقي للجهة . وتؤدي الضريبة من واقع الإقرار في الميعاد المحدد لتقديمه . وتلتزم الجهة التي لم تقدم الإقرار في الميعاد بسداد

مبلغ إضافي للضريبة يعادل ٢٠ ٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي يخفض إلى النصف في حالة الاتفاق بين الجهة والمصلحة دون إحالة إلى لجان الطعن .

مادة ١٢٢ - على الجهات المبينة بالبندين (٢) ، (٤) من المادة

(١١١) من هذا القانون أن تقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ إنتهاء الأجل المحدد قانونا لتقديم ميزانيتها إقرارا مؤقتا من واقع دفاترها نتيجة عملياتها ربحا كانت أو خسارة ، مرفقا به صورة من حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر ومن آخر ميزانية معتمدة وكشف ببيان الاستهلاكات التي أجرتها الجهة مع بيان المبادئ المحاسبية التي بنيت عليها جميع الأرقام الواردة في الإقرار على أن تكون هذه الأوراق موقعة من أحد المحاسبين المقيدین بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١ المشار إليه أو من الجهاز المركزي للمحاسبات بحسب الأحوال . وتؤدي الضريبة من واقع الإقرار في الميعاد المحدد لتقديره . وتلتزم هذه الجهات بتقديم الإقرار النهائي وأداء فرق الضريبة المستحقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعتماد ميزانياتها كما يكون لها إسترداد ما أدته بالزيادة عما استحق عليها طبقا لإقرارها النهائي .

مادة ١٢٣ - على كل شركة أن تقدم إلى مأمورية الضرائب

المختصة محاضر وملخصات القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة أو مجالس المراقبة المتعلقة بتوزيع الأرباح وذلك في ضياع غايته ثلاثين يوما من تاريخ صدورها .

### الباب الخامس - إجراءات ربط الضريبة

مادة ١٢٤ - تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة من

واقع الاقرار المقدم من الشركة إذا قبلته مصلحة الضرائب . وللمصلحة تصحيح الاقرار أو تعديله كما يكون لها عدم الاعتداد بالاقرار وتحديد الأرباح بطريق التقدير . ويقع على مصلحة الضرائب عب الإثبات في حالة عدم الاعتداد بالاقرار المقدم طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادتين (١٢١) . (١٢٢) من هذا القانون متى كان مستندا إلى دفاتر أمينة ومنظمة من حيث الشكل وفقا للأصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن . وإذا توافر لدى المصلحة من الأدلة ما يثبت عدم مطابقة الاقرار للحقيقة كان لها فضلا عن

تصحيح الإقرار أو تعديل أو عدم الاعتماد به وتحديد الأرباح بطريق التقدير أن تلزم الشركة بأداء مبلغ إضافي للضريبة بواقع ١٠ ٪ من فرق الضريبة المستحقة بعد أقصى مقداره ١٠٠٠ جنيه ويضاعف المبلغ في حالة تكرار المخالفة في السنة التالية مباشرة فإذا ارتكبت في أي سنة من السنوات التالية للسنة الثانية زيد المبلغ الإضافي إلى ثلاثة أمثاله . ولا يسرى حكم مضاعفة المبلغ الإضافي طبقاً لحكم الفقرة السابقة إلا عند تكرار المخالفة في الإقرارات التي تقدمها الشركة بعد إخطارها بالربط النهائي وبمناصره وبأوجه مخالفة الإقرار السابق للحقيقة .

مادة ١٢٥ - على المصلحة أن تخطر الشركة بكتاب موصى عليه

بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة وقيمتها وأن تدعوها إلى موافاتها كتابة بملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أجرته المصلحة وذلك خلال شهر من تاريخ تسلم الاخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتي :

١ - إذا وافقت الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير تربط المصلحة الضريبة على مقتضاه ويكون الربط غير قابل للطعن كما تكون الضريبة واجبه الأداء .

٢ - إذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير أو لم تقم بالرد في الميعاد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على

التصحيح أو التمديل أو التقدير . تربط المأمورية الضريبة وفقا لما يستقر عليه رأيها وتكون واجبة الأداء على أن تخطر الشركة بهذا الربط وبمناصره بخطاب موسى عليه يعلم الوصول تحدد لها فيه ميعاد ثلاثين يوما لقبوله أو الطعن فيه طبقا لأحكام المادة ١٥٧ من هذا القانون . فإذا وافقت الشركة على الربط أو انقضى الميعاد المشار إليه دون طعن أصبح الربط نهائيا . أما إذا توافقت الشركة على الربط أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن .

٣ - إذا لم تقدم الشركة الاقرار والمستندات وفقا لأحكام المادتين (١٢١) ، (١٢٢) من هذا القانون . تربط الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأى المأمورية المختصة ، وتكون الضريبة واجبة الأداء . ويكون للشركة ابداء ملاحظاتها على التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها الاخطار . وللشركة أن تطعن في التقدير وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٥٧) من هذا القانون .

مادة ١٢٦ - تسرى فيما يتعلق بالربط الإضافي وتصحيح الربط النهائي وإجراءات الطعن الأحكام المنصوص عليها في البابين السادس السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

## الباب السادس - أداء الضريبة

**مادة ١٢٧ -** يكون تحصيل الضريبة دفعة واحدة أو على أقساط لا تتجاوز عدد السنوات الضريبية التي استعقت عنها الضريبة . وإذا طرأت ظروف عامة أو ظروف خاصة بالشركة تحول دون تحصيل الضريبة وفقا لحكم الفقرة السابقة ، جاز لرئيس مصلحة الضرائب أو من ينييه تقسيطها على مدة أطول بحيث لا تزيد على مثلى عدد السنوات الضريبية . وتسرى على الجهات المبينة في البندين (١) ، (٢) من المادة (١١١) من هذا القانون أحكام الخصم والإضافة والتحميل تحت حساب الضريبة المنصوص عليها في الفصل الرابع من الباب الثاني من الكتاب الأول من هذا القانون ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ) .



## الكتاب الثالث - أحكام عامة

### الباب الأول - حصر الممولين

#### الفصل الأول - البطاقات الضريبية

مادة ١٢٨ - تصدر مصلحة الضرائب لكل ممول له ملف ضريبي بناء على طلبه وبعد أداء ضريبة الدفعة المقررة قانونا ، بطاقة ضريبية تتضمن اسم الممول ثلاثيا ومحل إقامته ورقم بطاقة الشخصية أو العائلية وعنوان المنشأة وكيانها القانوني واسمها التجارى وأنواع الأنشطة التى يمارسها والضرائب التى يخضع لها وكذا الأمورية أو الأموريات المقيد بها وأرقام الملفات الضريبية وتاريخ تقديم الاقرار الضريبى السنوى وأية بيانات أخرى لازمة يصدر بتحديد ما قرار من وزير المالية . كما يحدد وزير المالية بقرار منه شكل البطاقة الضريبية ومدة سريانها والمدة التى تسلم للممول خلالها .

مادة ١٢٩ - ويحظر على المختصين فى الحكومة و وحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات و وحدات القطاع العام والشركات المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ( القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤

ألفى بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ) والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة أو بمقتضى قوانين خاصة والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التعليمية والتقانات والروابط والأندية والاتحادات والمستشفيات والفنادق ودور النشر بالقطاع الخاص وفروع الشركات الأجنبية التعامل مع ممولى الضريبة الذين يزاولون نشاطا تجاريا أو صناعيا أو الذين يزاولون مهنة حرة وغيرها من المهن غير التجارية ( العبارة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ ) أو الجهات المنصوص عليها فى البندين (١) . (٢) من المادة (١١١) من هذا القانون إلا إذا كان لدى الممول أو الجهة بطاقة ضريبية مثبت بها تاريخ تقديم الاقرار عن آخر سنة ضريبية . وعلى المختصين المشار إليهم إثبات بيانات هذه البطاقة فى الطلبات المقدمة إليهم من هؤلاء الممولين أو من الجهات المذكورة . ولوزير المالية تحديد فئات المعاملات التى تخضع للحظر المشار إليه فى هذه المادة ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ )

مادة ١٢٠ - إذا تبين لاحدى الهيئات العامة القائمة على مرافق الكهرباء أو المياه أو المواصلات السلكية واللاسلكية أن من يطلب الانتفاع بخدماتها لأول مرة من الذين يزاولون نشاطا تجاريا أو صناعيا

أو الذين يزاولون مهنة حرة وغيرها من المهن غير التجارية ( العبارة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ) وجب عليها إثبات رقم البطاقة الضريبية واسم الأمورية التابع لها في الطلب المقدم منه فإذا لم يكن قد صدرت له بطاقة ضريبية ، وجب حفظ الطلب لحين استخراج هذه البطاقة . وتخطر مصلحة الضرائب باسم الممول ثلاثيا وعنوان مزاوله النشاط ونوعه .

## الفصل الثاني - اقرار الثروة

مادة ١٢١ - يلتزم كل ممول من الذين يزاولون نشاطا تجاريا أو صناعيا أو الذين يزاولون مهنة حرة وغيرها من المهن التجارية ( العبارة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ) والضريبة العامة على الدخل ( عبارة الضريبة العامة على الدخل ملغاة بالمادة السابقة من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ) أن يقدم إلى المصلحة إقرارا بما لديه من ثروة هو وزوجه وأولاده القصر مهما تنوعت وأيضا كانت وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية أو خلال ستة أشهر من تاريخ مزاوله النشاط الذي يخضع لإرادة للضريبة على الأرباح التجارية

والصناعية أو للمضريبة على أرباح المهن غير التجارية ويقدم هذا الإقرار على النموذج وطبقا للأوضاع التي تحددها هذه اللائحة . فإذا امتنع أحد الزوجين عن التوقيع على الإقرار . تخطر المصلحة بذلك وعليها تكليف الممتنع عن التوقيع بتقديم إقرار مستقل خلال شهر من تاريخ الاخطار . وعلى الممول تقديم هذا الإقرار دوريا كل خمس سنوات ويقع عب تقديم الإقرار على الولي أو الوصي أو القيم أو النائب إذا كان الممول قاصرا أو محجورا عليه أو غائبا . ويلتزم كل شخص يكون له حق الأطلاع على هذه الإقرارات بمراعاة سرية البيانات الواردة بها ويستمر هذا الالتزام قائما حتى بعد تركه العمل . ويحظر على غير العاملين المختصين الاطلاع على هذه الإقرارات . ويمضى من تقديم هذا الإقرار الملتمزمون بتقديم إقرار الذمة المالية طبقا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

مادة ١٢٢ - يلتزم الممول بتقديم إقرار الثروة في حالة مغادرة البلاد مغادرة نهائية أو عند توقفه كليا عن مزاولة النشاط أو عند التنازل عن كل منشأته .

## الباب الثانى - التزمات الممولين وغيرهم

### الفصل الأول - التزمات الممولين

مادة ١٢٢ - يلتزم كل من يزاولون نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو مهنيا أو نشاطا غير تجارى ، أن يقدم إلى مصلحة الضرائب إخطارا بذلك خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط . ويقدم الاخطار كذلك خلال شهر من تاريخ التوقف عن العمل أو التنازل عن المنشأة أو إنشاء فرع أو مكتب أو توكيل لها أو نقل مقرها من مكان إلى آخر . وبالنسبة للشركات ، يقع واجب الاخطار على مديرها أو عضو مجلس إدارتها المنتدب أو الشخص المسئول عن إدارتها بحسب الأحوال . كما يلتزم كل ممول من الممولين المنصوص عليهم فى الفقرة الأولى من هذه المادة أن يحصل من مصلحة الضرائب على البطاقة الضريبية المنصوص عليها فى المادة (١٢٨) من هذا القانون ( الفقرة السابقة مضافة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ ) . وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التى يجب أن يتضمنها الاخطار والمستندات المؤيدة له .

مادة ١٢٤ - للممول الذى يرغب فى التوقف عن مزاولة نشاطه

التجارى أو الصناعى أو المهنى أو يتنازل عن كل منشأته أو يرغب فى

مغادرة البلاد مغادرة نهائية . أن يطلب من مصلحة الضرائب إخطارة بما تحدده أو تقدر له من أرباح . والضرائب المستحقة عليه حتى آخر سنة ضريبية بشرط أن يكون قد قدم الاقرارات الملتزم بتقديمها وفقا لأحكام هذا القانون وسدد رسما لا يجاوز عشرين جنيها وعلى مصلحة الضرائب إجابته إلى طلبه خلال تسعين يوما من تاريخ تسلمها لهذا الطلب .

### الفصل الثانى - التزامات غير الممولين

مادة ١٢٥ - على كل مالك أو منتفع بمقار مخصص كله أو بعضه لتجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية أو يكون به مركز أو فرع أو مكتب لأية شركة أو منشأة تجارية أو صناعية مصرية أو أجنبية . أن يقدم إلى مصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ شغل أو تأجير هذه الأماكن إخطارا مبينا به الأماكن المستغلة فى الأغراض المتقدمة ونوع التجارة أو الصناعة أو المهنة التى يزاولها شاغل المكان أو الأماكن المذكورة واسم المستغل سواء كان هو المالك أو المستأجر . كما يقدم الاخطار كذلك خلال شهرين من تاريخ النزول عن الايجار أو انهائه . ويتعرب الاخطار على المالك والمستأجر معا إذا كان من يزاول النشاط مستأجرا من الباطن .

مادة ١٣٦ - على أصحاب العقارات التي يتجرى إنشاؤها أو ترميمها أو مدمها إخطار مصلحة الضرائب عن المقاولين وأصحاب المهن غير التجارية الذين يتم الاتفاق معهم على إنشاء أو ترميم أو هدم كل أو بعض هذه العقارات وذلك في المواعيد وطبقاً للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٣٧ - على الجهات التي تختص بطبع أو نشر الكتب والمؤلفات والمصنفات الفنية وغيرها أو تسجيلها أو الإيداع لديها ، إخطار مصلحة الضرائب في كل حالة عن اسم المؤلف وعنوانه واسم الكتاب أو المصنف أو غيره . وتستثنى وزارة الدفاع من أحكام هذه المادة .

مادة ١٣٨ - على المختصين في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والنقابات التي يكون من اختصاصها منح ترخيص مزاولة تجارة أو صناعة أو حرفة أو مهنة معينة ، أو يكون من اختصاصها منح تراخيص لبناء عقار أو لامكان استعمال عقار في مزاولة تجارة أو صناعة أو مهنة أن يخطروا مصلحة الضرائب عند منح أي ترخيص بالبيانات الخاصة بالترخيص وبطالب الترخيص طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية . ويعتبر في حكم الترخيص المشار إليه منح امتياز أو التزام أو احتكار أو إذن لازم لمزاولة التجارة أو الصناعة أو المهنة وفي جميع الأحوال لا

يجوز منح ترخيص لمزاولة أية تجارة أو صناعة أو حرفة أو مهنة غير تجارية أو تجديده إلا إذا كان الطالب حاصلًا على بطاقة ضريبية .

مادة ١٣٩ - على المختصين في الجهات المبينة في المادة

السابقة وفي شركات ووحدات القطاع العام والشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار

إليها وفروع الشركات الأجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات

الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التعليمية والروابط

والاندية والاتحادات أن يخطرأ مصلحة الضرائب في موعد أقصاه آخر

أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام ببيان تفصيلي عن أي معاملة

من معاملاتها تزيد قيمتها على عشرة جنيهاً وتكون قد تمت خلال الأشهر

الثلاثة السابقة على ذلك الإخطار مع أي تاجر من القطاع الخاص وبيان

عن قيمة التوريدات والمشتريات والمقاولات والخدمات وما إليها التي

يؤديها إليها أي شخص من أشخاص القطاع الخاص وذلك مع إيضاح قيمة

المردودات المنصرفة والرد التجاري والخصم المسموح به أن وجد .

ويجب على المختصين في الجهات المبينة بالفقرة السابقة إخطار

مصلحة الضرائب بمجرد توقيع أي عقد مما ذكر مع أي شخص من

أشخاص القطاع الخاص بضمون هذا المقد . وفي جميع الأحوال يجب

الإخطار عن اسم الشخص الذي يتم التعامل أو التعاقد معه وعنوانه .



وعنوان المنشأة ورقم ملفه ورقم بطاقته الضريبية والمأمورية التابع لها  
مادة ١٤٠ - على البنوك والشركات والهيئات والأشخاص الذين  
من مهنتهم بصفة أصلية أو تبعية أداء ما تنتجه القيم المنقولة من أرباح  
وإيرادات وغيرها أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل  
سنة إقراراً مبيناً به :-

١ - أسماء ومحال إقامة ووظائف أو مهن الأشخاص الذين قيدت  
لحسابهم أو أديت إليهم أية مبالغ مما تنتجه القيم المنقولة سواء كانت  
اسمية أو لحاملها خلال السنة السابقة .

٢ - مقدار المبالغ المؤداة لكل منهم أو المقيدة لحسابه خلال السنة  
السابقة سواء أكان الأداء أو القيد في الحساب مقابل تقديم الكوبونات  
أو ما يقوم مقامها أم بغير ذلك مع إيضاح نوع القيم المالية المؤدى  
نتائجها وطبيعة المبلغ المؤدى .

مادة ١٤١ - يلتزم أصحاب ومديروا المنشآت عامة وأصحاب  
الأنشطة أو المهن غير التجارية الذين يؤدون بحساسة قيامهم بأى عمل  
من أعمال مهنتهم إلى أى شخص من غير موظفيهم أو عمالهم الحاليين أو  
السابقين سواء كان فى داخل مصر أم خارجها أية مبالغ على سبيل  
الممولة أو السمسرة أو البرد التجارى أو غير ذلك من الأتعاب أو الهبات  
أو المكافآت سواء كان أداؤها بصفة مستديمة أو عارضة بأن يقدموا إلى

مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل عام إقرارا مبينا به :-

- ١ - أسماء ومحال إقامة ووظائف ومهن الأشخاص الذين أدت إليهم المبالغ المذكورة خلال السنة السابقة .
- ٢ - مقدار المبلغ المؤدى لكل منهم ونوعه .

### الباب الثالث - حق الاطلاع وسر المهنة

مادة ١٤٢ - لا يجوز للجهات الحكومية بما في ذلك إدارات الكسب غير المشروع ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام والنقابات أن تمتنع في أية حالة بحجة المحافظة على سر المهنة عن إطلاع موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية على ما يريدون الاطلاع عليه لديها من الوثائق والأوراق بفرض ربط الضرائب المقررة بموجب هذا القانون . كما يتمتع في جميع الأحوال على الجهات سائلة الذكر موافاة مصلحة الضرائب بكافة ما تطلبه من البيانات اللازمة لربط الضريبة .

مادة ١٤٣ - يجوز للنياية العامة أن تطلع مصلحة الضرائب على ملفات أية دعوى مدنية أو جنائية . وتلتزم كافة الجهات الحكومية من

سلطات تحقيق أو كسب غير مشروع وغيرها بإخطار مصلحة الضرائب عن أى نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى يخالف الوظيفة أو المهنة الأساسية لأى شخص يثبت لها مزاولته سواء بإقراره أو نتيجة لمباشرة اختصاصها . ويعتبر الموظف المختص بكل من هذه الجهات مسئولاً عن الضرائب التى لم تحصل نتيجة علمه وعدم إخطاره مصلحة الضرائب .

مادة ١٤٤ - يلتزم مدير البنوك والمكلفون بإدارة أموالها وكل من يكون من مهنتهم دفع إيرادات القيم المنقولة وكذلك كل الشركات والهيئات والمنشآت وأصحاب المهن التجارية وغير التجارية وغيرهم من الممولين بأن يقدموا إلى موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية عند كل طلب الدفاتر التى يفرض عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين أسماؤها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقة بها وأوراق الإيرادات والمصروفات لكى يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التى يقرها هذا القانون سواء بالنسبة لهم أو لغيرهم من الممولين . ويفترض أنهم يمكنون فعلاً هذه الدفاتر ويعوزون المحررات والمستندات والوثائق وغيرها . ويقع عليهم عب إثبات العكس . ولا يجوز الامتناع عن تمكين موظفى الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية من الاطلاع . ويتم الاطلاع بالمكان الموجودة به الدفاتر والمستندات والمحررات وغيرها

وأثناء ساعات العمل العادية ودون حاجة إلى إخطار سابق .

**مادة ١٤٥ -** تلتزم المعاهد التعليمية والهيئات والمنشآت

المعفاة من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون أن تقدم إلى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب دفاتر حساباتها وكل ما تطالب بتقديمه من مستندات .

**مادة ١٤٦ -** كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو إختصاصه أو

عمله في شأن ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من منازعات ملزم بمراعاة سر المهنة . ولا يجوز لأي من العاملين بمصلحة الضرائب ممن لا يتصل عملهم بربط أو تحصيل الضرائب إعطاء أي بيانات أو إطلاع الغير على أي ورقة أو بيان أو ملف أو غيره إلا في الأحوال المصرح بها قانونا .

**مادة ١٤٧ -** لا يجوز إعطاء بيانات من الملفات الضريبية إلا

بناء على طلب كتابي من الممول ولا يعتبر إنشاء للسرية إعطاء بيانات للمتنازل اليه في حالة غياب المتنازل .

**مادة ١٤٨ -** على الموظفين العموميين المختصين أن يبلغوا

مصلحة الضرائب بكل بيان يتصل بعملهم من شأنه أن يحمل على الاعتقاد بارتكاب غش في أمور الضرائب أو بارتكاب طرق إحتيالية

الغرض منها أو يترتب عليها التخلص من أداء الضريبة أو يكون من شأنها عدم أدائها سواء أكان هذا العلم بمناسبة دعوى قضائية أو تحقيق جنائي ولو انتهى بالحفظ .

### الباب الرابع - إعلان الممولين

مادة ١٤٩ - يكون للإعلان المرسل بكتاب موصى عليه يعلم الوصول قوة الإعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية . ويكون الإعلان صحيحاً قانوناً سواء تسلم الممول الإعلان من المأمورية المختصة أو لجنة الطعن المختصة أو بمحل المنشأة أو بمحل إقامته المختار الذي يحدده . وفي حالة غلق المنشأة أو غياب الممول وتعدر إعلانه بإحدى الطرق المشار إليها وكذلك في حالة رفض الممول تسلم الإعلان يشبث ذلك بموجب محضر يحضره أحد موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية وينشر ذلك في لوحة المأمورية أو لجنة الطعن المختصة بحسب الأحوال مع لصق صورة منه على مقر المنشأة . وإذا ارتد الإعلان مؤشراً عليه بما يفيد عدم وجود المنشأة أو عدم التعرف على عنوان الممول يتم إعلان الممول في مواجهة النيابة العامة بعد إجراء التحريات اللازمة بمعرفة أحد موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة

الضبطية القضائية . ويعتبر النشر على الوجه السابق والإعلان في مواجهة النيابة العامة إجراء قاطعا للتقادم . ويكون للممول في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة أن يضمن في الربط أو في قرار لجنة الطمن وفقا للمادتين (١٥٧) أو (١٦١) من هذا القانون بحسب الأحوال وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ توقيع الحجز عليه وإلا أصبح الربط أو قرار اللجنة نهائيا . ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ ) .

### الباب الخامس - تنظيم الإعفاءات الضريبية

مادة ١٥٠ - ملغاة ( بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ ) .

مادة ١٥١ - لا تخل أحكام هذا القانون بما هو مقرر من إعفاءات ضريبية بمقتضى قوانين أخرى .

## الباب السادس - الربط الإضافي وتصحيح الربط النهائي

### الفصل الأول - الربط الإضافي

مادة ١٥٢ - يعتبر التنبيه على الممول بالدفع نهائيا ، ومع ذلك إذا ثبت لدى المصلحة بصفة قاطعة أن الأرباح أو الإيرادات التي سبق الربط عليها تقل عن الأرباح أو الإيرادات الحقيقية للممول بسبب استعمال إحدى الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في المادة (١٧٨) من هذا القانون ، يكون للمصلحة أن تجري ربطا إضافيا خلال خمس سنوات من تاريخ اكتشاف العناصر المخفأة ، وذلك كله دون إخلال بالجزاءات المنصوص عليها في الباب العاشر من هذا القانون .

مادة ١٥٣ - يخطر الممول بالربط الإضافي والأسس وأوجه النشاط التي بنى عليها الربط الأصلي . والإضافي وللممول الطعن في الربط الإضافي طبقا للإجراءات المقررة للطعن في الربط الأصلي وفي جميع الأحوال يكون للمصلحة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب الممول تصحيح الأخطاء المادية والحسابية دون غيرها .

مادة ١٥٤ - إذا تبين لمصلحة الضرائب من فحص الاقرار المنصوص عليه في المادة (١٣١) من هذا القانون أنه قد طرأت زيادة على

ثروة الممول وزوجة وأولاده القصر وأن هذه الزيادة مضافا إليها المصاريف المناسبة له ولأسرته طوال الخمس السنوات تفوق ما سبق الربط به على الممول أو ما حققه من أرباح فعليه لأوجه نشاطه التي تم الربط عليها بفئات حكومية أو ثابتة وفق أحكام هذا القانون وعجز عن إثبات مصدر هذه الزيادة . يكون لمصلحة الضرائب الحق في ربط الضريبة عليه أو إجراء ربط إضافي إذا كان قد سبق الربط على الممول وذلك على أساس الضريبة الأعلى سعرا إذا كان الممول يخضع لأكثر من ضريبة نوعية وتوزيع الزيادة على السنوات السابقة على سنة تقديم آخر ثروة تثبت فيه هذه الزيادة . وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة وفي حالة الربط الإضافي بسبب استعمال إحدى الطرق الاحتمالية المشار إليها بالمادة (١٥٢) من هذا القانون ، يلزم الممول بأداء ٢٥ ٪ من قيمة الضريبة المستحقة نتيجة هذا الربط الإضافي وذلك دون الاخلال بالجزاءات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون . ولا يعتمد بالزيادة في الثروة الناتجة عن تحويل أموال من الخارج إلا إذا كانت قد حوت عن طريق أحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري .

مادة ١٥٥ - إذا توفي الممول وكانت تركته تكشف عن زيادة عما ورد بأخر إقرار ثروة مقدم منه مضافا إليها الأرباح أو الإيرادات التي أظهرتها إقرارات الضريبة السنوية بعد آخر إقرار وبعد خصم



المصاريف المناسبة له ولأسرته طوال الفترة من تاريخ آخر إقرار ثروة حتى تاريخ وفاته . وعجز الورثة عن إثبات مصدر الزيادة في تركة مورثهم فيكون لمصلحة الضرائب إجراء الربط على هذه الزيادة أو إجراء ربط إضافي إذا كان قد سبق الربط وذلك على أساس الضريبة الأقل سعرا إذا كان يخضع لأكثر من ضريبة نوعية وتوزع الزيادة على السنوات من تاريخ تقديم آخر إقرار ثروة حتى تاريخ وفاة .

### الفصل الثاني - تصحيح الربط النهائي

مادة ١٥٦ - يجوز تصحيح الربط النهائي المستند إلى تقدير الأمورية أو قرار لجنة الطعن بناء على طلب يقدمه الممول إلى المصلحة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي أصبح فيه الربط نهائيا وذلك في الأحوال الآتية :

- ١ - عدم مزاولة صاحب الشأن أي نشاط مما ربطت عليه الضريبة ( البند السابق مستبدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ ) .
- ٢ - ربط الضريبة على نشاط مفي منه قانونا .
- ٣ - دخول إيرادات غير خاضعة للضريبة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ( البند السابق مستبدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ )

- ٤ - عدم تطبيق الإعفاءات المقررة قانونا .
- ٥ - الخطأ في تطبيق سعر الضريبة .
- ٦ - الخطأ في نوع الضريبة التي ربطت على الممول .
- ٧ - عدم ترحيل الخصائر على خلاف حكم القانون .
- ٨ - عدم خصم الضرائب واجبة الخصم .
- ٩ - عدم خصم القيمة الإيجارية للمعارات التي تشغلها المنشأة .
- ١٠ - عدم خصم التبرعات التي تحققت شروط خصمها قانونا .
- ١١ - تحميل بعض السنوات الضريبية بإيرادات أو المصروفات تخص سنوات أخرى .

١٢ - إذا تم الربط بالمخالفة لقرارات لجان تقييم رؤوس أموال المنشآت المؤممة .

ولوزير المالية أن يضيف بقرار منه إلى تلك الأحوال أحوالا أخرى .  
وتختص بالنظر في الطلبات المشار إليها لجنة أو أكثر تسمى لجنة إعادة النظر في الربط النهائي يكون من بين أعضائها عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل يتدبه رئيس مجلس الدولة ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها ومقارها قرار من رئيس مصلحة الضرائب وتصدر اللجنة قرارا في طلب الممول لا يعتبر نافذا إلا باعتماده من رئيس المصلحة .

## الباب السابع - الطعون الضريبية

### الفصل الأول - لجان الطعن

مادة ١٥٧ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (٦٥) من هذا القانون يكون للممول خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بربط الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٠٥) والمادة (١٠٦) والفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من هذا القانون أو من تاريخ توقيع الحجز عليه في الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (١٤٩) من هذا القانون أن يظمن في الربط فإذا انقضى هذا الميعاد دون ظمن أصبح الربط نهائيا . ويرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صور يودعها الممول الأمورية المختصة وتسلم إحداها للممول مؤشرا عليها من الأمورية بتاريخ تقديمها وتثبت الأمورية ملخص الصحيفة في دفتر خاص وتعد كذلك ملخصا بالخلاف مع بيان أساس تقدير المصلحة للأرباح وعناصر ربط الضريبة . وعلى الأمورية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم صحيفة الطعن أن ترسلها إلى لجنة الطعن مشفوعة بملخص الخلاف والإقترارات والمستندات المتعلقة به وأن تخطر الممول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعرض الخلاف على لجنة الطعن . فإذا

انقضى الميعاد المذكور ولم يخطر الممول بذلك كان له أن يعرض الأمر كتابة على رئيس اللجنة مباشرة أو بخطاب موسى عليه بعلم الوصول وعلى رئيس اللجنة خلال عشرة أيام من تاريخ عرض الأمر عليه أو وصول خطاب الممول إليه أن يطلب من المأمورية إحالة الخلاف إلى اللجنة خلال خمسة عشر يوما على الأكثر وإلا جاز له أن يصدر قرارا بتفريم المأمورية المختصة مبلغ عشرة جنيهاً على الأقل وإخطار رئيس المصلحة لمساءلة رئيس المأمورية إداريا . ويستفيد الشريك الذي لم يعترض أو يطمعن من اعتراض أو طعن شريكه . ويجوز للجنة عند رفض الطعن إلزام الطاعن بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ )

**مادة ١٥٨ - تشكل لجنة الطمن من ثلاثة من موظفي مصلحة**

الضرائب يعينون بقرار من وزير المالية ويكون من بينهم الرئيس ويجوز بناء على طلب الممول أن يضم إليهم عضوان يختارهما الممول من بين التجار أو رجال الصناعة أو الممولين . ويشترط في العضو المختار أن يكون ممن يؤدون ضرائب مباشرة لا يقل مجموعها عن مائة جنيه في السنة . ولوزير المالية تعيين أعضاء احتياطيين من موظفي مصلحة الضرائب في البلاد التي بها لجنة واحدة . ويعتبر الأعضاء الأصليون أعضاء احتياطيين بالنسبة إلى اللجان الأخرى في البلاد التي

بها أكثر من لجنة . ويكون نديهم بدلا من الأعضاء الأصليين المتخلفين من اختصاص رئيس اللجنة الأصلية أو أقدم أعضائها عند غيابه وتكون الرئاسة في هذه الحالة لأقدم الأعضاء الثلاثة . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا إذا حضره أعضاؤها الموظفون ويتولى الأعمال الكتابية في اللجنة موظف تندبه مصلحة الضرائب . وتعين بقرار من وزير المالية أو من ينييه مقام اللجان واختصاصها المكاني .

#### مادة ١٥٩ - تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف

بين الممول والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون ( الفقرة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ ) وكذلك بنظر الخلافات التي كانت تختص بها لجان الطعن المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ( القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ألغى بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون ضريبة الأيلولة ) بفرض رسم أيلولة على الشركات والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدمغة . وتخطر اللجنة كلا من الممول والمصلحة بيميناء الجلسة قبل إنعقادها بعشرة أيام على الأقل وذلك بكتاب موسى عليه بعلم الوصول ولها أن تطلب من كل من المصلحة والممول تقديم ما تراه ضروريا من البيانات والأوراق وعلى الممول الحضور أمام اللجنة إما بنفسه أو بوكيل عنه . وإلا اعتبر طعنه كأن لم يكن مالم يبد عذرا

تقبله اللجنة . وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول ويعدل ربط الضريبة وفقا لقرار اللجنة فإذا لم تكن الضريبة قد حصلت فيكون تحصيلها على مقتضى هذا القرار .

مادة ١٦٠ - تكون جلسات اللجنة سرية وتصدر قراراتها مسببة بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوى أصوات الحاضرين يرجع الجانب الذى منه الرئيس ويوقع القرارات كل من الرئيس وأمين السر خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ صدورهما . وتلتزم اللجنة بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضى ويعلن كل من الممول ومصلحة الضرائب بالقرار بكتاب موسى عليه يعلم الوصول وتكون الضريبة واجبة الأداء من واقع الربط على أساس قرار لجنة الطعن ، ولا يمنع الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية من أداء الضريبة ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ ) .

## الفصل الثانى - الطعن فى قرار لجنة الطعن

مادة ١٦١ - لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار

اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوما

من تاريخ الإعلان بالقرار . وترفع الدعوى للمحكمة التى يقع فى دائره اختصاصها المركز الرئيسى للممول أو محل إقامته المعتاد أو مقر المنشأة وذلك طبقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه .

مادة ١٦٢ - يكون الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بطريق الاستئناف أيا كانت قيمة النزاع .

مادة ١٦٣ - الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه يجوز للمحكمة نظرها فى جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائما بوجه السرعة وعلى أن تكون النيابة العامة مشثلة فى الدعوى يعاونها فى ذلك مندوب من مصلحة الضرائب .

## الباب الثامن - تحصيل دين الضريبة

### الفصل الأول - قواعد عامة

مادة ١٦٤ - تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون دينا ممتازا على جميع أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون . ويكون دين الضريبة

واجب الأداء في مقر مصلحة الضرائب وفروعها دون حاجة إلى مطالبة في مقر المدين .

**مادة ١٦٥ -** يكون تحصيل الضرائب ومقابل التأخير المنصوص عليها في هذا القانون بمقتضى أوارد واجبه التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون قانونا بأدائها وبغير إخلال بما قد يكون لهم من حق الرجوع على من هم مدينون بها وتوقع هذه الأوراد من الموظفين الذين تحددهم اللائحة التنفيذية .

**مادة ١٦٦ -** يكون لمصلحة الضرائب حق حجز تنفيذى بقيمة ما يكون مستحقا من الضرائب من واقع الإقرارات المقدمة من الممول إذا لم يتم أدائها في المواعيد القانونية دون حاجة إلى إصدار ورد أو تنبيه بذلك ويكون إقرار الممول في هذه الحالة سند التنفيذ . وللمصلحة أيضا حق توقيع الحجز التنفيذى بقيمة المبالغ الإضافية للضريبة المنصوص عليها في المواد ٩٢ . ١٠٤ . ١٢١ . ١٢٤ . ١٥٢ . ١٥٤ من هذا القانون وبقيمة الغرامات والتعويضات المنصوص عليها في المواد ١٨٦ . ١٨٨ . ١٨٩ من هذا القانون وبقيمة المبالغ التى تنص المواد ١٠ . ١١ . ١٢ . ١٣ . ١٤ . ٢٧ . ٣٨ . ٣٩ . ٤٠ . ٤١ . ٤٢ . ٤٣ . ٤٤ . ٤٨ . ٦٣ . ٦٤ . ٧٠ . ٧٤ . ٧٦ . ٧٧ . ٧٨ . ١١١ مكررا على حجزها وتوريدها للمعزاة إذا لم يتم الممول الملتمزم بأداء المبالغ الإضافية للضريبة أو



الملتزم بالتوريد بالأداء في المواعيد المحددة ودون حاجة الى اصدار ورد أو تنبيه بذلك ويصدر بقيقة عالم يتم اداؤه في هذه المواعيد قرار إداري من الموظفين الذين من حقهم توقيع الأوراد ويكون هو سند التنفيذ . ولا يغفل توقيع الحجز التنفيذي المشار إليه في هذه المادة بحق مصلحة الضرائب في ربط الضرائب المستحقة ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ )

مادة ١٦٧ - يتبع في تحصيل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري والأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٦٨ - تقع المقاصة بقوة القانون بين ما أداه الممول بالزيادة في أي ضريبة يفرضها هذا القانون أو القانونان رقما ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات و ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات ويتمتعيل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وبين ما يكون مستحقا عليه منها وواجب الأداء .

مادة ١٦٩ - على كل شخص عام أو خاص يكون قد حجز مبالغ لحساب مصلحة الضرائب أو قام بتوريدها إليها بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه أن يعطى الممول

الذى حجزت منه هذه المبالغ شهادة بناء على طلبه معفاة من جميع الرسوم يوضح فيها المبالغ التى قام بحجزها وتاريخ توريدها إلى مصلحة الضرائب وتعتبر الشهادات أو الإيصالات الصادرة من الجهات التى قامت بالخصم أو الاضافة أو التحصيل لحساب الضريبة المستحقة على الممول سندا للوفاء بهذه الضريبة فى حدود المبالغ الثابتة بها ولو لم يقم الحاجز بتوريد القيمة إلى مصلحة الضرائب .

مادة ١٧٠ - لوزير المالية إصدار صكوك ضريبية يكتب فيها الممولون وتحمل بسم فائدة يحدده وزير المالية وتمضى هذه الفائدة من الضرائب . وتكون لهذه الصكوك وللنفوائد المستحقة عليها قوة الإبراء عند سداد الضرائب المستحقة .

## الفصل الثانى - ضمانات التحصيل

مادة ١٧١ - إذا تبين لمصلحة الضرائب أن حقوق الخزنة العامة معرضة للمضياع فلرئيسها استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه أن يصدر أمرا بحجز الأموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت تعتبر الأموال معجوزة بمقتضى هذا

الأمر حجزاً تحفظياً ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من رئيس المصلحة أو كانت قد مضت أربعة أشهر من تاريخ توقيع الحجز دون إخطار الممول بمقدار الضريبة طبقاً لتقدير المأمورية المختصة . وعلى قلم كتاب المحكمة التي تباشر أمامها إجراءات التنفيذ على العقار إخطار مصلحة الضرائب بكتاب موسى عليه بعلم الوصول بإيداع قائمة شروط البيع وذلك خلال خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ الإيداع . وعلى قلم كتاب المحكمة التي يحصل البيع أمامها وكذلك على كل من يتولى البيع بالمزاد جبراً أو اختياراً أن يخطر مصلحة الضرائب بخطاب موسى عليه بعلم الوصول بتاريخ بيع المنقولات أو العقار وذلك قبل البيع بخمسة عشر يوماً على الأقل وكل تقصير أو تأخير في الإخطار المشار إليه في الفترتين السابقتين يجعل المتسبب فيه مسئولاً عن أداء الضريبة المستحقة على المدين بالضريبة في حدود قيمة الأموال المباعة . ولا يجوز بغير قرار من وزير المالية توقيع الحجز على أموال الممول السائلة المودعة لدى البنوك إذا كانت له أموال أخرى تكفي لسداد دين الضريبة .

## الفصل الثالث - أحكام متنوعة

مادة ١٧٢ - يستحق مقابل تأخير على :

١ - ما يجاوز مائتى جنيه مما لم يورد من الضرائب الواجبة الأداء من واقع الإقرار أو الربط حتى لو صدر قرار بتقسيتها . ويسرى مقابل التأخير اعتبارا من الشهر التالى لانتهاء مدة تاريخ إخطار الممول بالتنبيه بصدد الورد أو من نهاية الميعاد المحدد لأداء الضريبة من واقع الإقرار .

٢ - ما لم يورد من المبالغ أو الضرائب التى ينص القانون على حجزها من المنبع وتوريدها للخزانة العامة اعتبارا من نهاية المهلة المحددة للتوريد طبقا لأحكام هذا القانون .

وفى جميع الأحوال المبينة فى هذه المادة يحسب مقابل التأخير بواقع ١ ٪ عن كل شهر تأخير حتى تاريخ السداد مع جبر كسور الشهر والجنيه إلى شهر أو جنيه كامل ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ )

مادة ١٧٣ - يجوز إعفاء الممول من الضرائب المستحقة عليه

كلها أو بعضها ومن مقابل التأخير المنصوص عليه بالفقرة (١) من

المادة (١٧٢) من هذا القانون فى الأحوال الآتية :

١ - إذا توفى الممول عن غير تركة مستغرقة بالديون أو غادر البلاد نهائيا بغير أن يترك أموالا بها .

٢ - إذا أشهر إفلاس الممول أو إذا أثبت عدم قدرته على السداد أو عدم وجود مال يمكن التنفيذ عليه .

٣ - إذا كان الممول قد أنهى نشاطه وكانت له أموال يمكن التنفيذ عليها تفى بكل أو بعض مستحقات المصلحة ففى هذه الحالة يجب أن يتبقى للممول أو لورثته بعد التنفيذ ما يغل إيرادا فى حدود الأعباء العائلية المقررة له سنويا .

ويصدر قرار الإعفاء طبقا للقواعد التى يضمها رئيس مصلحة الضرائب ويجوز سحب قرار الإعفاء إذا تبين أنه قام على سبب غير صحيح .

## الباب التاسع - التقادم

### الفصل الأول - قواعد عامة

مادة ١٧٤ - يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات تبدأ من اليوم التالى لانتهاؤ الأجل المحدد لتقديم الإقرار المنصوص عليه فى المواد ٩١ و ١٢١ و ١٢٢ من هذا القانون . وعلاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها فى القانون المدنى تنقطع هذه المدة بالإخطار بعناصر ربط الضريبة أو بربط الضريبة أو بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطمن وإذا اشتمل وعاء الضريبة العامة على الدخل على عنصر مطعون فيه طعنا نوعيا فإن الإجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية يقطع كذلك تقادم الضريبة العامة على الدخل ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ) .

مادة ١٧٥ - يسقط حق الممول فى المطالبة باسترداد الضرائب التى دفعت بغير حق بمضى خمس سنوات وذلك فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى المواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٤ ، ١٢٥ من هذا القانون . وتبدأ هذه المدة من تاريخ إخطار الممول بربط الضريبة وإذا

عدل الربط بدأت مدة جديدة من تاريخ إخطاره بالربط المعدل وتقطع المدة في الحالتين بالطلب الذي يرسله الممول إلى المصلحة بكتاب موسى عليه بعلم الوصول باسترداد الزيادة التي أداها ولا يبدأ سريان التقادم في هذه الحالة إلا من تاريخ إخطار الممول بقرار المصلحة بكتاب موسى عليه بعلم الوصول ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ )

مادة ١٧٦ - تبدأ مدة التقادم بالنسبة للحالات المنصوص عليها بالمادة (١٣١) من هذا القانون من تاريخ تقديم إقرار الثروة . وبالنسبة للمادة (١٥٥) من هذا القانون من تاريخ تقديم الورثة للإقرار الشامل لكافة عناصر التركة . ولا تبدأ مدة التقادم بالنسبة إلى الممول الذي لم يقدم الإخطار المنصوص عليه في المادة (١٢٢) من هذا القانون إلا من تاريخ إخطاره المصلحة بمزاولة النشاط . وتبدأ مدة التقادم بالنسبة إلى الشركاء في شركات الواقع الذين لم تتخذ المصلحة إجراءات الربط في مواجهتهم بسبب الخلاف على تحديد الكيان القانوني للمنشأة أو تحديد الشركاء وعددهم . وكذلك بسبب الخلاف على مشاركة الزوجة أو الأولاد القصر تطبيقاً لحكم المادة (٢٥) من هذا القانون من تاريخ الفصل نهائياً في الخلاف ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ ) .

## الفصل الثانى - أيلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم إلى الحكومة

مادة ١٧٧ - تؤول إلى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم قانونا ويسقط حق أصحابها فى المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المبينة بعد :

١ - الأرباح والفوائد الناتجة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أصدرته أية شركة أو هيئة أو جهة عامة أو خاصة .

٢ - الأسهم وحصص التأسيس والسندات وكل القيم المنقولة الأخرى الخاصة بالشركات أو الهيئات أو الجهات المذكورة .

٣ - ودائع الأوراق المالية وبصفة عامة كل ما يكون مطلوبا من تلك الأوراق لدى البنوك وغيرها من المنشآت التى تتلقى مثل هذه الأوراق على سبيل الوديعة أو لأى سبب آخر .

٤ - كل مبلغ يدفع على سبيل التأمين لأى سبب كان إلى أية شركة مساهمة أو هيئة أو جهة عامة أو خاصة .

وتلتزم الشركات والبنوك والمنشآت والهيئات وغيرها من الجهات المنصوص عليها فى هذه المادة بأن توافى مصلحة الضرائب فى ميعاد لا



يجاوز آخر مارس من كل سنة ببيان عن جميع الأموال والقيم التي لحقتها التقدم خلال السنة السابقة وألت ملكيتها إلى الحكومة طبقا للمادة المذكورة وعليها أن تورد المبالغ والقيم المذكورة إلى الخزانة إما وقت تقديم البيان أو الأكثر خلال الثلاثين يوما التالية .

## الباب العاشر - العقوبات

مادة ١٧٨ - يعاقب بالسجن كل من تخلف عن تقديم إخطار مزاولة النشاط طبقا للمادة (١٢٢) من هذا القانون وكذلك كل من تهرب من أداء إحدى الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون باستعمال إحدى الطرق الاحتيالية الآتية :

١ - تقديم الممول الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد إلى دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصطنعة مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات أو الحسابات أو المستندات الحقيقية التي أخفاها عن مصلحة الضرائب .

٢ - تقديم الممول الإقرار الضريبي السنوي على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بما لديه فعلا من دفاتر أو سجلات أو مستندات أخفاها عن مصلحة

## الضرائب .

٢ - إتلاف أو إخفاء الدفاتر أو السجلات أو المستندات قبل انقضاء الأجل المحدد لتقادم دين الضريبة.

٤ - توزيع أرباح على شريك أو شركاء وممين بقصد تخفيض نصيبه في الأرباح .

٥ - اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات بقصد تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر .

٦ - إخفاء نشاط أو أكثر مما يخضع للضريبة .

مادة ١٧٩ - يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حرص أو اتفق أو ساعد أي ممول على التهرب من أداء إحدى الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها . يكون الشريك المحكوم عليه مسئولاً بالتضامن مع الممول في أداء قيمة الضرائب المستحقة التي لم يتم أدائها .

مادة ١٨٠ - مع عدم الإخلال بالجزاءات المنصوص عليها في قوانين مزاولة المهنة يعاقب بالسجن المعاسب الذي اعتمد الإقرار الضريبي والوثائق والمستندات المؤيدة له في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا أخفى الوقائع التي علمها أثناء تأدية مهنته ولم تفصح عنها الوثائق والمستندات التي شهد بصحتها متى كان الكشف عن هذه الوقائع

أمرا ضروريا لكي تعبر هذه الحسابات والوثائق عن حقيقة نشاط الممول  
٢ - إذا أخفى الوقائع التي علمها أثناء تأدية مهنته عن تعديل أو  
تغيير في الدفاتر أو الحسابات أو السجلات أو المستندات من شأنه أن  
يؤدي إلى تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر .

مادة ١٨١ - في حالة الحكم بالإدانة في الأحوال المنصوص عليها  
في المادتين ١٧٨ . ١٧٩ من هذا القانون يقضى بتمويض يعادل ثلاثة  
أمثال ما لم يؤد من الضرائب المستحقة . وفي جميع الأحوال تعتبر  
جريمة التهرب من أداء الضريبة جريمة مغللة بالشرف والأمانة تحرم  
المحكوم عليه من تولي الوثائق والمناصب العامة وتفقد الشقة  
والاعتبار .

مادة ١٨٢ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل ٥٠٠ جنيه ولا تزيد  
على ١٠٠٠ جنيه كل من ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في إقرار الشروة .

مادة ١٨٣ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا  
تزيد عن ١٠٠٠ جنيه كل ممول لم يقدم إقرار الشروة خلال شهر من تنبيه  
مصلحة الضرائب عليه بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ١٨٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز ستة  
أشهر وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى

هاتين العقوبتين فضلا عن تعويض لا يقل عن ٥٠ ٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة في حالة مخالفة حكم المادة (٩) والفقرة الثانية من المادة (١٠) والمادة (١٢) والفقرة الأولى من المادة (١٣) والفقرة الأخيرة من المادة (١٨) والمادة (٦٣) من هذا القانون . وتضاعف العقوبة في حالة العود خلال ثلاث سنوات ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ) .

**مادة ١٨٥ - (أولا)** يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه مؤجر الوحدة المفروشة وسواء كان مالكا أو مستأجرا لها الذي لا يقوم بتبليغ مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما التالية لبدء عقد الإيجار مفروشا ببيان عن الوحدات المؤجرة مفروشة وعدد حجراتها وقيمة الإيجار مفروشا والقيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على المقارات المبنية .

**( ثانيا )** يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيه ولا تتجاوز عن ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين حائز الغراس سواء كان مالكا للأرض أو مستأجرا لها إذا لم يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة البيانات والإخطارات المنصوص

عليها في الفقرتين الأخيرتين من بند (٢) من المادة ٨٢ من هذا القانون  
( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ) .

مادة ١٨٦ - يعقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة .

لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يخالف أحكام المادة ١٤٦ من هذا القانون

مادة ١٨٧ - (أولا ) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ جنية ولا

تتجاوز ٥٠٠ جنية في الحالات الآتية :

١ - عدم تقديم إقرار الثروة المنصوص عليه في المادة ١٣١ من هذا  
القانون في الميعاد وفي حالتي الربط الإضافي المنصوص عليهما في  
المادتين ١٥٢ . ١٥٤ من هذا القانون .

٢ - عدم تقديم الإقرار المنصوص عليه في المادتين ١٤٠ . ١٤١ من  
هذا القانون في الميعاد أو تضمينه بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .

٣ - الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المنصوص  
عليها في المادتين ١٤٤ . ١٤٥ من هذا القانون أو عدم موافاة مصلحة  
الضرائب بما تطلبه من بيانات منصوص عليها في المادة ١٤٢ من هذا  
القانون وكذلك إذا امتنع صاحب المهنة عن تقديم أي من الدفترتين  
المشار إليهما في المادة ٧٣ من هذا القانون .

٤ - عدم الحصول على البطاقة الضريبية .

( ثانيا ) يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه في حالة مخالفة الفقرة الثالثة من المادة (٢٢) والمادة (٩١) . وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

( ثالثا ) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه في حالة مخالفة أحكام المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ من هذا القانون .

( رابعا ) يعاقب بغرامة مقدارها ٢٠٠ جنيه في حالة عدم إمسك الممول الدفاتر المنصوص عليها في المواد ٧٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ من هذا القانون . وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

( خامسا ) يعاقب بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٢٠٠ جنيه في حالة مخالفة أحكام المواد ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ من هذا القانون وتكون الجهة التابع لها المخالف مسئوله معه بالتضامن عن أداء الغرامة .

( سادسا ) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيه ولا تجاوز ٢٠٠ جنيه في حالة مخالفة أحكام المادة (١٤) والفقرة الأولى من المادة (١٠) والفقرة الأخيرة من (رابعا) من المادة ١١١ مكررا والمادة (١١) والفقرة الثانية (١٣) والفقرة الرابعة من المادة (٢٢) والمواد ٣٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ١٤٨ والفقرة الثانية من المادة (١٧٧) من هذا القانون وتضاعف

الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

( سابعاً ) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيهاً ولا تجاوز ٢٠٠ جنية مالك العقار أو المسئول عن إدارته إذا لم يخطر عن الوحدات المفروشة الموجودة في العقار ولو لم يكن مؤجراً لها بوصفها مفروشة .

( ثامناً ) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيهاً ولا تجاوز ١٠٠ جنية صاحب المهنة إذا أغفل قيد أى مبلغ أو لم يسلم إلى كل من يدفع إليه أى مبلغ الإيصال المنصوص عليه في المادة (٧٢) من هذا القانون ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ ) .

مادة ١٨٨ - كل ممول يمتنع عن تقديم الدفاتر والأوراق

والمستندات التي يمكنها إلى مصلحة الضرائب أو عن موافاتها بما طلبته من بيانات يحكم بالزامه بتقديم الدفاتر والأوراق والمستندات التي امتنع عن تقديمها وبغرامه تهديدية يحدد الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير وتاويخ بدء سريانها . ولا يقف سريان الغرامة إلا من اليوم الذي يثبت فيه بتأشير موقع عليه من مندوب مصلحة الضرائب على أحد الدفاتر التزبسية للممول بأن المصلحة قد مكنت من الاطلاع على النحر الذي قضى به الحكم وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تقيل الممول من كل أو بعض الغرامات المحكوم بها .

**مادة ١٨٩ -** يحكم بتمويض لا يقل عن ٢٥ ٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال مالم يؤد من الضريبة في حالة مخالفة أحكام المادة (١٤) والفقرة الأولى من المادة (١٠) والفقرة الأخيرة من (رابعاً) من المادة ١١١ مكرراً والمادة (١١) من هذا القانون ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ) .

**مادة ١٩٠ -** يحكم بتمويض يعادل قيمة مالم يخصم أو يضاف أو يحصل أو يورد إلى مصلحة الضرائب لحساب الضريبة المستحقة على الممول طبقاً لأحكام المواد (٣٧) و (٣٨) و (٣٩) و (٤٠) و (٤١) و (٤٢) و (٤٣) و (٤٤) و (٧٠) و (٧٤) و (٧٥) و (٧٦) و (٧٧) و (٧٨) من هذا القانون مع الزام المخالف بتوريد المبالغ المخصصة أو المضافة أو المحصلة لحساب الضريبة وفي حالة العود يضاعف التمييز . وفي جميع الأحوال تكون الجهات التابع لها المحكوم عليه مسئولة مع بالتضامن عن أداء التمييز والمبالغ التي يلزم المخالف بتوريدها ( المادة السابقة مستبدلة بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ) .

**مادة ١٩١ -** تكون إحالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى المرمية عنها إلا بطلب منه . ويكون لوزير المالية أو من ينيبه حتى



تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٠٠ ٪ مما لم يؤد من الضريبة . فاذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت ولم يصدر فيها حكم نهائى يكون الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٥٠ ٪ مما لم يؤد من الضريبة . ولا يدخل فى حساب النسب المنصوص عليها فى هذه المادة والمادة (١٨٩) من هذا القانون قيمة الضريبة العامة على الدخل التى تستحق على الوعاء النوعى موضوع المخالفة أو بسببه . وفى جميع الأحوال تنتضى الدعوى العمومية بالصلح

## الباب الحادى عشر - أحكام متنوعة

مادة ١٩٢ - لمصلحة الضرائب تعيين مندوبين عنها من بين موظفيها لدى الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام وغيرها من المنشآت التى يحددها وزير المالية بقرار منه ويتولى مندوب المصلحة مراقبة سلامة تنفيذ الجهات المذكورة لأحكام هذا القانون وغيره من التشريعات الضريبية المرتبطة به والتحقق من أداء هذه الجهات للضرائب وفقا لأحكام هذه التشريعات . ويكون لهؤلاء المندوبين ولنفيهم من موظفى

الضرائب الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب وزير المالية صفة الضبطية القضائية وإثبات ما يقع مخالفات لأحكام القوانين المشار إليها .

**مادة ١٦٣ -** لا يجوز لوحدة الحكم المحلى أن تفرض ضرائب معاملة للضرائب المقررة بهذا القانون - كما لا يجوز لها أن تفرض ضرائب إضافية على هذه الضرائب وتشمل الأسعار المقررة للضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية ، وأرباح شركات الأموال نسبة الضرائب الإضافية المقررة لوحدة الحكم المحلى بمقتضى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى وتحدد هذه النسبة بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المحلى .

**مادة ١٩٤ -** إذا تبين لمصلحة الضرائب أحقية الممول فى استرداد كل أو بعض الضرائب أو غيرها من المبالغ التى أدت بغير وجه حق ، التزمت بأداء هذه الضرائب والمبالغ خلال تسعين يوما من تاريخ طلب الممول الاسترداد وإلا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة التسعين يوما حتى تاريخ الأداء .

مادة ١٩٥ - يخص وزير المالية نسبة من حصيله الغرامات

والتعويضات التي يتم تحصيلها نتيجة الصلح مع الممولين مقابل  
التنازل عن رفع الدعوى العمومية أو المعكوم بها نهائيا طبقا لأحكام  
هذا القانون . وتؤول هذه الحصيله إلى صندوق الرعاية الاجتماعية  
والصحية للمعاملين بمصلحة الضرائب وأسرمهم ومن أحيل أو يحال منهم  
إلى التقاعد وأسرمهم . ويصدر قرار من وزير المالية بتحديد نظام هذا  
الصندوق وموارده الأخرى وأغراضه وكيفية إدارته . ويكون لهذا الصندوق  
شخصية معنوية مستقلة ( الفقرة السابقة مضافة بالقانون رقم ٨٧ لسنة  
١٩٩٣ ) .

(تم بحمد الله )



## فهرس الكتاب

صفحة

|    |  |
|----|--|
| ٥  | قانون اصدار قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١      |
| ٩  | الكتاب الأول - الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين : |
| ٩  | أولا - نطاق سريان الضريبة .                                |
| ١١ | ثانيا - وعاء الضريبة .                                     |
| ١٤ | الباب الأول - إيرادات رؤوس الأموال المنقولة :              |
| ١١ | الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة .                  |
| ١٤ | الفصل الثاني - تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة .   |
| ١٦ | الفصل الثالث - الاعفاء من الضريبة .                        |
| ١٧ | الفصل الرابع - تحصيل الضريبة .                             |
| ٢١ | الباب الثاني - إيرادات النشاط التجارى والصناعى :           |
| ٢٢ | الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة .                  |
| ٢٩ | الفصل الثاني - تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة .   |
| ٢٧ | الفصل الثالث - الاعفاء من الضريبة .                        |
| ٢٨ | الفصل الرابع - الخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة :     |
| ٢٨ | أولا - الخصم .   |

- ٤٠ ثانيا - الأضافة .
- ٤٠ ثالثا - التحصيل لحساب الضريبة .
- ٤٢ رابعا - أحكام عامة .
- ٤٤ الباب الثالث - المراتب وما فى حكمها :
- ٤٤ الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة .
- ٤٦ الفصل الثانى - تحديد الإيرادات الداخلة فى وعاء الضريبة .
- ٤٩ الفصل الثالث - الاعفاء من الضريبة .
- ٥١ الفصل الرابع - الاقترارات :
- ٥١ القسم الأول - الاقترارات التى يلتزم بها صاحب العمل .
- ٥٢ القسم الثانى - الاقترارات التى يلتزم بها أصحاب المراتب
- ٥٣ الفصل الخامس - تحصيل الضريبة .
- ٥٥ الفصل السادس - الاعتراض والظعن .
- ٥٦ الباب الرابع - إيرادات المهن غير التجارية :
- ٥٦ الفصل الأول - الإيرادات الخاضعة للضريبة .
- ٥٦ الفصل الثانى - تحديد الإيرادات الداخلة فى وعاء الضريبة .
- ٥٩ الفصل الثالث - الاعفاء من الضريبة .
- ٦٠ الفصل الرابع - التزامات الممولين .
- ٦٢ الفصل الخامس - الخصم والتحصيل لحساب الضريبة.

|    |  |
|----|--|
| ٦٢ | أولا - الخصم .   |
| ٦٢ | ثانيا - التحصيل لحساب الضريبة.                           |
| ٦٣ | ثالثا - أحكام عامة .                                     |
| ٦٥ | الباب الخامس - إيرادات الثروة العقارية .                 |
| ٦٥ | الفصل الأول - إيرادات الخاضعة للضريبة .                  |
| ٦٥ | الفصل الثانى - تحديد الإيرادات الداخلة فى وعاء الضريبة . |
| ٦٨ | الفصل الثالث - التحصيل لحساب الضريبة .                   |
| ٧٠ | الفصل الرابع - أحكام متنوعة .                            |
| ٧١ | الباب السادس - أحكام عامة :                              |
| ٧١ | الفصل الأول - الاعفاء من الضريبة .                       |
| ٧٢ | الفصل الثانى - سمر الضريبة .                             |
| ٧٣ | الفصل الثالث - الاقترارات والدقاتر .                     |
| ٧٧ | الفصل الرابع - اقترارات ربط الضريبة .                    |
| ٨٠ | الفصل الخامس - أداء الضريبة.                             |
| ٨١ | الكتاب الثانى - الضريبة على أرباح شركات الأموال :        |
| ٨١ | الباب الأول - نطاق سريان الضريبة .                       |
| ٨٥ | الباب الثانى - وعاء الضريبة .                            |
| ٩١ | الباب الثالث - الاعفاء من الضريبة .                      |

|     |   |
|-----|---|
| ١٧  | الباب الرابع - الاقرار                              |
| ٩٩  | الباب الخامس - اجراءات ربط الضريبة.                 |
| ١٠٢ | الباب السادس - أداء الضريبة .                       |
| ١٠٣ | الكتاب الثالث - أحكام عامة :                        |
| ١٠٣ | الباب الأول - حصر الممولين :                        |
| ١٠٣ | الفصل الأول - البطاقات الضريبية .                   |
| ١٠٥ | الفصل الثاني - اقرار الشروة .                       |
| ١٠٧ | الباب الثاني - التزامات الممولين وغيرهم :           |
| ١٠٧ | الفصل الأول - التزامات الممولين .                   |
| ١٠٨ | الفصل الثاني - التزامات غير الممولين .              |
| ١١٢ | الباب الثالث - حق الاطلاع وسر المهنة .              |
| ١١٥ | الباب الرابع - اعلان الممولين .                     |
| ١١٦ | الباب الخامس - تنظيم الاعفاءات الضريبية .           |
| ١١٧ | الباب السادس - الربط الإضافي وتصحيح الربط النهائي : |
| ١١٧ | الفصل الأول - الربط الإضافي .                       |
| ١١٩ | الفصل الثاني - تصحيح الربط النهائي .                |
| ١٢١ | الباب السابع - الطعون الضريبية :                    |
| ١٢١ | الفصل الأول - لجان الطعن .                          |



|     |   |
|-----|---|
| ١٢٤ | الفصل الثانى - الطعن فى قرار لجنة الطعن .                                 |
| ١٢٥ | الباب الثامن - تحصيل دين الضريبة:   |
| ١٢٥ | الفصل الأول - قواعد عامة .  |
| ١٢٨ | الفصل الثانى - ضمانات التحصيل .   |
| ١٣٠ | الفصل الثالث - أحكام متنوعة .   |
| ١٣٢ | الباب التاسع - التقادم :  |
| ١٣٢ | الفصل الأول - قواعد عامة .  |
| ١٣٤ | الفصل الثانى - أيلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم<br>الى الحكومة . |
| ١٣٥ | الباب العاشر - العقوبات .   |
| ١٤٢ | الباب الحادى عشر - أحكام متنوعة .   |
| ١٤٦ | الفهرس  |





1.052  
789

PROFESSOR DR. J. H. VAN DER WERF

1.052  
789



0547838